

الآثار الاقتصادية المرتقبة
لاتفاق الأليكا
على القطاع الفلاحي

عطاف ماجري

أي مستقبل للمؤسسات
العمومية في ظل
مشروع الأليكا؟

حسين الرحيلي



الجريدة المدنية

#لا_للاعتقال_الإداري



«الأليكا»

ما هكذا تكون الشراكة!!

OMRANE CARTOONS

ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG

مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

من أجل جمهورية مدنية وديمقراطية واجتماعية

اليوم عيد الجمهورية، وفي هذا المسار الانتخابي سيكون من المهم التذكير بقيم الجمهورية، وضرورة المضي في الانتقال نحو الديمقراطية وتكريس دولة القانون والمؤسسات. كما أنّ الاحتفاء بهذه المناسبة يمثل فرصة للتقييم ووضع تصوّرات نظام حكم يحمي كلّ الفئات ويقطع مع التفاوت بين الفئات والجهات ويعطى للدولة مكانتها حتى لا تكون مؤسساتها رهينة مراكز النفوذ المالي والسياسي واللوبيات التي تريد الفتك بها.

اليوم هو خامس أيام تقديم الترشيحات للانتخابات التشريعية. وتعرف هذه المناسبة الانتخابية مشاركة واسعة لأحزاب وائتلافات حزبية وقوائم مستقلة. ومن المهم أن تتحمّل كلّ الأطراف مسؤولياتها من أجل إنجاح هذا الاستحقاق. ومن المهم أن تكون مشاركة التونسيين/ات واسعة ومتنوعة وتعددية وأن تكون نسبة النساء والشباب مرتفعة خاصة في رئاسة القوائم. وسننتظر إصدار البرامج، التي نتمنى أن

تكون مضامينها محترمة لقيم الجمهورية وأن تتضمن الالتزام باحترام الحقوق والحريات، وأن تكون قاعدة للنقاش والحوار العمومي حول القضايا الوطنية الرئيسية واستراتيجيات الخروج من الأزمات الراهنة ومستقبل الأجيال القادمة.

وقد حرص الاتحاد العام التونسي للشغل على تقديم مواقف داعية إلى احترام المؤسسات المعنية بتنظيم الانتخابات وعدم الزجّ بها في الصراع السياسي، موصيا بضرورة احترام المعايير الديمقراطية.. وإن لم يكن الاتحاد اليوم طرفا مباشرا في الانتخابات فإنّ دعوته الشغالين للمشاركة الواسعة أمر له أثره الذي سينعكس خاصة على نسب التصويت.

وستعكف الهياكل النقابية على متابعة هذا المسار وبرامج القوائم المترشحة، للنظر في مدى استجابتها لتطلعات مختلف الفئات الاجتماعية وتأكيدها على السيادة الوطنية وارساء القانون ومحاربة الفساد

وإصلاح مختلف المنظومات.

سيتابع الاتحاد هذه الانتخابات لأنها ستُفرز نظيره المفاوض الذي سيمثل الدولة التي هي الشريك الاجتماعي، وهذا أمر محدّد في كل القضايا الوطنية والمسألة الاجتماعية بدرجة أساسية. يحترم الاتحاد، بالتأكيد، نتائج الانتخابات كلّما كانت ديمقراطية، وتعطى الفرص لكل المتنافسين، لكنّ نهجه الدائم حماية مصالح منظوريه والتصدي لكلّ محاولات ارساء منظومات التسلط والاستبداد والتراجع عن المكتسبات الديمقراطية التي وجب تحصينها ودعمها.

لقد ناضلت أجيال من النفايين ومن المدافعين عن حقوق الإنسان ومن السياسيين الوطنيين على الجمهورية، ولا يزال الاتحاد وشركاؤه الوطنيون يواصلون المسيرة حتى تكون هذه الجمهورية مدنية وديمقراطية واجتماعية.

الجريدة المدنية

الإعلام والمسار الانتخابي، ضوابط الصحافة وماكينات الدعاية

البريد الإلكتروني : journal.civic@gmail.com



المدير

سامي الطاهري

الجريدة
المدنية

فريق العمل

المدير المسؤول

نورالدين الطوبوبي

تصدر « الجريدة المدنية » بدعم من

**ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG**

**مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office**

سمير بوعزيز، عبد اللطيف حداد، ضياء تفتق، محمد كريم السعدي

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 -

الهاتف : 71 255 020 - 71 330 291 / الفاكس : 71 355 139 -

العنوان الإلكتروني : journal.civic@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد :

51 - 300 - السحب : مطبعة دار الأنوار - الشرقية - تونس

جمهورية الأليكا



كريم الشابي

قد يكون مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والاتحاد الأوروبي المعروف باسم الأليكا مفيدا في جوانب معينة لتونس ولذلك يصير المفاوض التونسي على مواصلة التفاوض باسمنا جميعا في كنف السرية التي تتطلبها مثل هذه المفاوضات. قد يكون مفيدا التذكير أيضا أن الاتحاد الأوروبي خاض ويخوض نفس الصراع مع مواطنيه ليس لإقناعهم بجدوى الأليكا بل من أجل أن يقبلوا باتفاقية «السيتا» CETA (اتفاقية التبادل الحر مع كندا) والتي جاءت لإنقاذ اتفاقية «التافتا» TAFTA أو اتفاقية التجارة الحرة عبر المحيط الأطلسي والتي نالت نصيبا أكبر من الرّفْض والاستهجان من طرف المجتمع المدني في أوروبا وتم التخلي عنها (وقتيا) لتفادي الصدام مع مجتمع أوروبي منهك من عملية الاندماج الأوروبي العسيرة والتي تتطلب تنازلات لا تنتهي من طرف الحكومات والشعوب (أساسا الطبقة الشغيلة) في مقابل مزيد من الامتيازات لفائدة الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية.

قد يكون القائمون على أمورنا، وهم الأدرى بأمر الرعية، يريدون لنا فعلا أن نلتحق بمصاف الدول المتقدمة كالاتحاد الأوروبي الذي يسمح بنشاط اللوبيات داخل أروقة البرلمان الأوروبي (بينما هو أمر محذور في أغلب برلمانات الدول الأعضاء) وذلك من أجل مزيد «الشفافية» وتقنين عملية رشوة

إن صحّ أن الاتفاقية ستمنع الحكومة من تعديل أسعار السلع الأساسية أو تقديم دعم عمومي ما لم تستجب للمعايير الأوروبية، فما الذي تنتظر تونس من هذا الاتفاق؟

البرلمانيين وهيمنة مصلحة رأس المال على المصلحة العامة عبر مسالك «شرعية» تصعب فيها متابعة التحايل على القانون وتضارب المصالح. قد تكون الحكومة الرشيدة قد أعدت العدة لمجابهة المخاطر البيئية الناجمة عن التغير المناخي مثل ما نلاحظه من ازدياد في درجات الحرارة وامتداد فترات القيقظ أو حتى ازدياد كميات الأمطار ومخاطر الفيضانات، لأن هذه الاتفاقية مثل قريناتها من الاتفاقيات الليبرالية لا تتضمن أي إشارة إلى حماية البيئة والمحيط. وقد تكون أيضا هذه الحكومة جزءا من صفقة القرن، نظرا لما تتضمنه هذه الاتفاقية من مسار تطبيع مع الكيان الصهيوني ترفضه أغلب شرائح المجتمع وأهم مؤسسات المجتمع المدني.

نحن لسنا بحاجة الى التذكير بكل ما أشار إليه الخبراء الاقتصاديون من مخاطر كارثية على الاقتصاد التونسي المترهل أساسا ولكننا سنذكر بمسألتين هامتين تخصّ الأولى الجلاء الزراعي الذي كان عنوانا لاستكمال أركان الاستقلال بالنسبة للرئيس الراحل الحبيب بورقيبة ونحن قاب قوسين من إعادة انتشار زراعي في مصلحة الشركات والكيانات المتعددة الجنسية، والمسألة الثانية وهي التي أثارت حفيظة الليبراليين وكانت قد أتت على لسان سفير الاتحاد الأوروبي في تونس حول علاقة بعض العائلات المتنفذة بعدم إمكانية الإصلاح والنهوض الاقتصادي أو بلغة أوضح إعادة رسم خارطة الاحتكار في تونس والتي يبدو أن الهدف منها كان مزيد الضغط على المفاوض التونسي واجباره على المزيد

من التنازلات.

إذا كانت كلفة اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي بين عامي 1995 و2010 فقدان تونس لأكثر من 50 بالمائة من نسيجها الصناعي مع فقدان 400 ألف موطن شغل، وإذا كانت الخسائر اليومية من مداخيل الجمارك لبلد مثل الكامرون الذي بدأ بتطبيق اتفاقية الشراكة الأوروبية سنة 2016 تناهز 2709742 فرنك FCFA أي ما يعادل 4130 يورو، وإذا صحّ أن هذه الاتفاقية المعروفة باسم الأليكا ستمنع الحكومة من تعديل أسعار السلع الأساسية أو تقديم أي دعم عمومي ما لم تستجب للمعايير الأوروبية علاوة على أن المفوضية الأوروبية هي من ستدير كل الشأن لمدة خمس سنوات فما الذي يمكن أن تنتظره تونس من هكذا اتفاق؟

هل سيعاملنا هذا النوع الجديد من الكومسيون المالي التي تريدنا الحكومة العتيدة أن نجرّبه مثلما تم التعامل مع اليونان؟ أو مع أيرلندا؟ ان كل تلك الأسئلة التي نطرحها ليست للتشكيك بل هي للتفكير، أن العالم اليوم أمام عديد الخيارات ونحن لا نعتقد أن هذه الاتفاقية بفوقيتها يمكن أن تجلب الرّخاء والتقدم الاقتصادي إلا لجزء مجهري من المجتمع يمثل جزءا من المستفيدين، لا نعتقد أيضا أن هذه الاتفاقية ستجدر التجربة والممارسة الديمقراطية لدينا حيث أن الأحداث الرّاهنة تأثّر على تراجع في الممارسة الديمقراطية ولا نعتقد قطعا أن هذه الاتفاقية كما مثيلاتها سوف ترعى البيئة والمحيط (اتفاقية السيتا المنبذة أوروبا مثلا). ونحن نحتفل بعيد الجمهورية في ظروف ليست الأطيب منذ الاستقلال وجب علينا التفكير مليا هل نريد فعلا بناء جمهورية ديمقراطية مستقلة وعادلة أم أننا سنكتفي بجمهورية الأليكا.

نص إعلان الجمهورية التونسية



عين على ..

عيد الجمهورية
25 جويلية 1957

النظام الجمهوري كما نكلف كلا من رئيس المجلس، والأمين العام لمكتب المجلس والحكومة بإبلاغ هذا القرار إلى الخاص والعالم.

أصدرناه في قصر المجلس بباردو يوم الخميس على الساعة السادسة مساء في 26 ذي الحجة 1376 وفي 25 جويلية 1957

الإمضاء : جلولي فارس

ثانيا : نعلن أن تونس دولة جمهورية
ثالثا : نكلف رئيس الحكومة السيد الحبيب بورقيبة بمهام رئاسة الدولة على حالها الحاضر ريثما يدخل الدستور في حيز التطبيق ونطلق عليه لقب رئيس الجمهورية التونسية.

رابعا : نكلف الحكومة بتنفيذ هذا القرار وباتخاذ التدابير اللازمة لصيانة

بسم الله الرحمن الرحيم
نحن نواب الأمة التونسية أعضاء المجلس القومي التأسيسي، بمقتضى ما لنا من نفوذ كامل مستمد من الشعب، وتدعينا لأركان استقلال الدولة وسيادة الشعب، وسيرا في طريق النظام الديمقراطي الذي هو وجهة المجلس في تسطير الدستور، نتخذ باسم الشعب القرار التالي النافذ المفعول حالا:

أولا : نلغي النظام الملكي إلغاء تاما.

مقدمة

«الأليكا» ما هكذا تكون الشراكة!!

«الأليكا».. لماذا تتعامل الحكومة بهذا الشكل؟ لا تريد أن يكون الموضوع شأنًا عموميًا. لا نعلم الكثير عما تريد فعلا. لا نجد لها ما يمكن أن يكون موقف طرف مُفاوض. لا نفهم سياستها في التفاوض، حتى أننا نشكّ أحيانا أنها «طرفٌ مُفاوض».

«الأليكا» ليست اتفاقا جزيا أو ظرفيا، إنّه يفترض تونس أخرى مُختلفة تمامًا، ويفترض أنّ أيّ حسمٍ في الملف يجب أن يُحض موافقة التونسيات والتونسيين بمختلف شرائحهم/ن.

ليس لأيّ جهة أو سلطة أن تحسم في خيار استراتيجي لا يعني جيلا واحدا بل المستقبل بأكمله. إنّه ليس ملفا للمزايدة أو ورقة لطلب الدعم في إطار الصراع السياسي أو مجالا للبيع والشراء. هذا ما يجب التنبيه إليه والتأكيد عليه بكلّ قوّة من قبل كلّ القوى المؤمّنة بالسيادة والعاملة على صيانة مقدرات البلاد ومصالح كل الفئات الاجتماعية.

ولقد أثبتت كلّ الدراسات التي أنجزتها القوى المدنية والاجتماعية أنّ «الأليكا» تمثّل خطرا حقيقيا على السيادة الوطنية وتهدّد كل القطاعات. بالمقابل لا تردّ الحكومة (ومن فوضتهم للتفاوض) على مواقف الأطراف الاجتماعية والوطنية، وتعتمد سياسة استمالة أطراف من داخل كلّ قطاع، كما تراهن على جهات من المجتمع المدني كان يُفترض أن تدافع على حقوق الناس لكنها مضت، تحت عنوان «الحوار»، في التبرير والمغالطة.

ولا شكّ أنّ كلّ الأطراف الراضة لـ«الأليكا» والعاملة على التصديّ للاتفاق مؤمنة بالشراكات، وغير راضة للحوار مع الطرف الأوروبي أو غيره. لكنها تشد الشراكة لا الوصاية والتعاون لا الهيمنة. وهذا ما يجب التنبيه إليه والتأكيد عليه، فقوى «التفويت» تسعى إلى المغالطة.

ونعتقد أنّه على القوى المدنيّة والاجتماعيّة أن تستثمر، بشكل إيجابي، هذه المرحلة الحاسمة من المسار الانتخابي لمطالبة كلّ القوى السياسيّة بضرورة توضيح مواقفها بخصوص مشروع «الأليكا»، بل وموقفها من منزلة السيادة الوطنيّة في تصوّرها للحكم لأنّه لا يجب الوقوف عند المناقشة التقنيّة وإمّا الأمر يفترض النظر في الأسس والمرجعيات.

«الجريدة المدنيّة» تفتح ملف «الأليكا» للنقاش، إيمانا من جريدة «الشعب» بضرورة المساهمة في النقاش العام حول هذا الملف. ونعتبر أنّ جملة النصوص التي نشرها هنا يمكن أن تضيف إلى مُدونة ما نُشر حول هذه المسألة، إقراء وتعميقا للنقاش. وسيبقى هذا الموضوع من ضمن أولوياتنا مرجحين بكلّ مساهمات الباحثين والنقابين والنشطاء وأصحاب القرار.

سامي العوادي لـ «الجريدة المدنية»:

لا يجب أن تطرح مسألة الأليكا من باب التصدي بل من باب رفض الصيغة الحالية لمشروع الاتفاق



سامي العوادي، أحد خبراء الاتحاد العام التونسي للشغل. شغل خطة كاتب عام للنقابة العامة للتعليم العالي، وانتمى إلى عدد من هياكل المنظمة الشغيلة. يُعرف في مواقفه بتمسكه بمبادئ الاتحاد ودفاعه عن مصالح عموم الشغالين، وبتعامله العلمي الرصين مع كلّ الملفات الوطنيّة.

طرحنا عليه جملة من الأسئلة الأساسية في علاقة ملف الأليكا فكانت قراءته ضدّ المس من السيادة والمصالح الوطنية وضدّ الطوباوية أيضا، وقدم تصوّرا لبقية مسار التفاوض مع الاتحاد الأوروبي.

السؤال الأول: تعتبر قوى مدنية عديدة أنّ «الأليكا» تمثّل تهديدا واضحا للسيادة الوطنية في حال اعتمادها. ما هي مواطن المس من السيادة في مشروع الاتفاق؟

أرى من الضروري بدأ تقديم مشروع هذا الاتفاق، وهو يرمي الى تعميق سياسة التبادل الحر التي أقرّها اتفاق 1996 وذلك بعدم الاكتفاء بحذف الأداءات الديوانية التي توظفها الدولة التونسية على الواردات الأوروبية بل بجعل الجوانب الاجرائية والقانونية المعمول بها في تونس مطابقة أو منسجمة مع التشريعات الأوروبية في مجالات عدة مثل تنظيم الصفقات العمومية وحماية الاستثمار والمنافسة والمقاييس الصحية وغيرها. وهو اتفاق شامل بمعنى أنه سيشمل القطاعات التي لم تدخل في اتفاق 1996 وهي الفلاحة والخدمات. اما من حيث مسألة السيادة الوطنية فمشروع الاليكا يهددها بدون شك في ثلاثة جوانب على الأقل تتعلق بالسلطة التعديلية والاجتماعية للدولة وبالسيادة القانونية والسيادة القضائية. مثال ذلك عرض الاتحاد الأوروبي لمسألة المنافسة حيث أن تقييم الممارسات المانعة للمنافسة يتم بالرجوع إلى القانون الأوروبي وليس التونسي. فيما يتعلق بحماية الاستثمارات، يقود العرض الاوروبي إلى استبدال القضاء الوطني والعمومي بقضاء أجنبي من القطاع الخاص في تجاهل لمبادئ الاستقلال والسيادة ويمكن الحكم على دولة ما بدفع تعويضات باهظة وتكاليف

وحمية الاستثمار والمنافسة والمقاييس الصحية وغيرها. وهو اتفاق شامل بمعنى أنه سيشمل القطاعات التي لم تدخل في اتفاق 1996 وهي الفلاحة والخدمات. اما من حيث مسألة السيادة الوطنية فمشروع الاليكا يهددها بدون شك في ثلاثة جوانب على الأقل تتعلق بالسلطة التعديلية والاجتماعية للدولة وبالسيادة القانونية والسيادة القضائية. مثال ذلك عرض الاتحاد الأوروبي لمسألة المنافسة حيث أن تقييم الممارسات المانعة للمنافسة يتم بالرجوع إلى القانون الأوروبي وليس التونسي. فيما يتعلق بحماية الاستثمارات، يقود العرض الاوروبي إلى استبدال القضاء الوطني والعمومي بقضاء أجنبي من القطاع الخاص في تجاهل لمبادئ الاستقلال والسيادة ويمكن الحكم على دولة ما بدفع تعويضات باهظة وتكاليف

السؤال الثاني: لماذا لا يقدم الطرف المفاوض التونسي معطيات بخصوص مسار التفاوض ونحو الآن في الجولة الرابعة منه؟

لأنه مازال محكوما بنفس الفكر والمقاربات ولم يتطور إطلاقا في اتجاه افتكاك حرية الإطارات العليا في التعبير دون طلب ترخيص وتعليمات والتقييد المفرط بواجب التحفظ وفي اتجاه الانفتاح النزيه وليس الشكلي على الكفاءات الوطنية من خارج الادارة سواء كانت جامعية أو مدنية. الادارة لم تستسج بعد التشاور مع المجتمع المدني والأطراف الاجتماعية حول عديد الاصلاحات والبرامج منها مشروع الأليكا. بالمقابل يبدو الطرف الاوروبي أكثر حرصا على الشفافية. ولقد قام بنشر مخرجات الدورة التفاوضية الاخيرة وسأقدم فكرة موجزة عنها. —الفلاحة والصيد البحري وقعت مناقشات حول طرق التباين والتدرج، والتعريفات الجمركية، وكذلك بشأن سياسات الدعم المحلي للقطاع الزراعي بالنظر إلى الاختلاف في التنمية الاقتصادية بين الطرفين. • معايير الصحية والصحة النباتية: (SPS) استمرار المناقشة بهدف تحديد النقاط

أخبار المدنية ... أخبار المدنية ... أخبار المدنية ... أخبار المدنية ...

عديد الاجتماعات مع مجموعة من الاحزاب السياسية وكذلك مع العديد من ممثلي المنظمات والجمعيات، من بينها الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، والهيئة الوطنية للمحامين بتونس، والجمعية الوطنية لغرف عدول الإشهاد، والهيئة الوطنية للعدول المنفذين، والاتحاد الوطني للمرأة التونسية. ووفقا لمصادر إعلامية أكد وزير العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان العميد محمد الفاضل محفوظ، أنّ مدونة قواعد السلوك السياسي، التي من المنتظر صدورها في الايام القليلة القادمة « ستكون بمثابة الميثاق الأخلاقي والذي يجب أن يكون قدر الإمكان ملزماً لجميع الأطراف المهتمة بالشأن السياسي». مضيفا ان الهدف من المدونة «ترسيخ ثقافة سياسية تحترم الجانب الأخلاقي لا سيما بعد أن تعالت الكثير من الأصوات من أجل تنقية الأجواء السياسية بسبب ارتفاع منسوب العنف اللفظي، وأحيانا العنف المادي».

حول التغطية الإعلامية خلال فترة ما قبل حملة الانتخابات التشريعية والرئاسية

أصدرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، في بيانها الصادر يوم 15 جويلية 2019، جملة من التوصيات حول التغطية الإعلامية خلال فترة ما قبل حملة الانتخابات التشريعية والرئاسية. وتستند هذه التوصيات إلى المبادئ والقواعد التي نص عليها القانون الاساسي الانتخابي المؤرخ في 26 ماي 2014 والمرسوم المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 و القرار المشترك الصادر عن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري المؤرخ في 5 جويلية 2014 . كما أبرزت الهايك من خلال هذه التوصيات، الأهمية التي تمثّلها محطتي الانتخابات

بعد انتخاب بودربالة عميدا خلفا للمحرزي

انتخابات فروع المحامين تتواصل إلى غاية 4 أوت

انطلقت سلسلة الجلسات العامة العادية والانتخابية لفروع المحامين يوم 12 جويلية وتتواصل إلى غاية 4 أوت. ويُنتظر أن تنعكس نتائج انتخاب العميد والهيئة الجديدة جهويا. وقد انتظمت الجلسة العامة العادية والانتخابية لعمادة المحامين ولعضوية مجلس الهيئة خلال الأسبوع الأول من شهر جويلية 2019، وأفضت إلى انتخاب الأستاذ إبراهيم بودربالة بغالبية الأصوات أمام منافسه الأستاذ بوبكر بالثابت في الدور الثاني. كما تمّ انتخاب مجلس الهيئة الذي تكوّن من الأساتذة: حاتم مزيو- لطفي العربي - عماد بالشيخ العربي - نجلاء التريكي - عماد الهرماسي - عمر السعداوي - سعيدة العكرمي - احمد العبيدي - حسان التوكابري - حاتم معتوق - بشر الشالي - محمد علي الكوكي - حسين الحجلوي - محمد محجوب.

ميثاق الأخلاقيات السياسية

مدونة سلوك تصدر قبل الانتخابات القادمة

منذ شهر افريل 2019، دعا السيد يوسف الشاهد رئيس الحكومة التونسية إلى ضرورة اعتماد ميثاق الأخلاقيات السياسية، وهو بمثابة مدونة سلوك يتعاقد عليها مختلف الفاعلين في الحياة السياسية، قبيل الانتخابات التشريعية المقررة ليوم 6 اكتوبر 2019 والانتخابات الرئاسية المقرر خوضها في 17 نوفمبر 2019 كما ستعمل من أجل «ترسيخ قيم الاعتدال والحوار والتنافس النزيه» بين مختلف الفاعلين السياسيين في الفترات الانتخابية أو بعدها. وقد نظمت وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان

أي مستقبل للمؤسسات العمومية في ظل مشروع الاتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والاتحاد الأوروبي؟

حسين الرحيلي

1 - مقدمة

أصبحت المؤسسات العمومية وخاصة بالقطاعات الخدماتية والتنافسية منذ 1985 تاريخ انطلاق برنامج الإصلاح الهيكلي PAC، المفروض على البلاد من طرف صندوق النقد الدولي، هدفا مباشرا للعديد من الأطراف المرتبطة بالرأسمال العالمي والمؤسسات المالية المانحة والمافيا المحلية؟

فتعددت السياسات والبرامج الممنهجة لتخريب هذه المؤسسات وجعلها لقمة سائغة للخصخصة والتفويت مع إطلاق حملة إعلامية مركزة مستعملة وسائل الإعلام وبعض السماسرة المسمون خبراء لنشر فكرة أن كل ما هو عمومي فاس وأن بيع المؤسسات العمومية سيجعل الدولة أكثر قدرة على تجاوز اختلال توازناتها المالية الكبرى.

ويمكن تلخيص هذه السياسات الممنهجة في:

- تخلي الدولة تدريجيا على دعم المؤسسات العمومية
- خلق منافسين للمؤسسات العمومية دون دعم قدرتها التنافسية
- نشر منظومة الفساد واعتبار مؤسسات القطاع العام بقرة حلوب وفق التصور السائد منذ 56 إلى الآن
- استعمالها ومواردها مسكنات اجتماعية و فضاءات للشغل العشوائي
- اقناع المواطنين ان وضع المؤسسات العمومية المالي مرتبط ليس بالفساد وانعدام الحوكمة بل لكونها عمومية في اطار خطة لبيع كل شيء بالبلاد

2 - تقديم عام للمؤسسات والمنشآت العمومية

وفق تقرير دائرة المحاسبات لسنة 2017، يبلغ عدد المؤسسات والمنشآت العمومية 213 مؤسسة و منشئة تتوزع كما يلي:

- 50 مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة ادارية و تعتبر منشئة عمومية
- 52 شركة عمومية خفية الاسم مثل شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيماوي التونسي و اسمنت بنزرت والبنوك الوطنية و...
- 87 مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة ادارية
- 24 مؤسسة عمومية للصحية

تشغل المؤسسات والمنشآت العمومية إلى حد سنة 2018 حوالي 190.000 عون بنسبة تأطير تساوي 22 في المائة. وهي النسبة الأرفع على المستوى الوطني، كما تعتبر من النسب المحترمة على المستوى العربي والافريقي. تعتبر شركات فسفاط قفصة والمجمع الكيماوي وستاغ والصوناد والخطوط الجوية التونسية وشركة السكك الحديدية وشركات النقل أهم المؤسسات العمومية التي تشغل العدد الأكبر من الأعوان والاطارات.

تنقسم المؤسسات العمومية إلى قسمين أساسيين:

- المؤسسات العمومية النشطة في القطاع الإنتاجي: وهي التي تضخ المربح لميزانية الدولة مثل شركات الفسفاط والمجمع الكيماوي والشركة التونسية للأنشطة البترولية وستير وسومترا وسنيت و AFH وسبرولس وشركتي الاسمنت الباقيتين على ملك الدولة بعد بيع البقية خلال التسعينات.

- المؤسسات العمومية الخدماتية: وهي صمام المرافق العامة من الكهرباء والماء والنقل بجميع أنواعه والطرق السيارية والصحة وغيرها من الشركات الخدماتية التي من المفروض أن تحضي بالدعم الكامل من الدولة لأنها مسؤولة مباشرة على توفير هذه الخدمات.

كما لعبت هذه المؤسسات العمومية وخاصة النشطة في مجال الخدمات العامة دورا محوريا في تأمين الخدمات الأساسية للمواطنين إبان انتفاضة 17 ديسمبر 2010 - 14 جانفي 2011 ويمكن الدولة ن الاستمرار.

ولكن رغم هذه الأهمية والدور الريادي للمؤسسات العمومية منذ 1956 إلى الآن، فإن جوقة الخصخصة ودعاة التفويت في ما تبقى منها وخاصة النشطة في المجال الخدماتي لازالت تواصل حملتها مدعومة بسياسات وخيارات الحكومات المتعاقبة منذ 2011 إلى الآن تحت املاءات صندوق



المنجمية والمواد الإنشائية. إضافة إلى التخلي عن احتكار إنتاج الأسمدة والمنتجات الفسفاطية.

بالتالي فإن امضاء تونس على مشروع اتفاق الأليكا سيفتح الباب على مصراعيه للشركات الأوروبية العملاقة للاستثمار والانتصاب في تونس في مجالات حيوية واستراتيجية وخدماتية كالمملك العمومي للمياه والكهرباء والغاز الطبيعي والفسفاط والأسمدة الفسفاطية وغيرها من المجالات الاستراتيجية والمرتبطة بالثروة الوطنية والتي هي ملك للشعب وفق الدستور.

أمام ما تعيشه المؤسسات العمومية النشطة في المجالات السالفة الذكر، وخاصة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والصوناد والمجمع الكيماوي التونسي وشركة فسفاط قفصة والخطوط الجوية التونسية والعديد من شركات النقل العمومي، فإنها ستكون مهددة بالإفلاس والغلق أو الخصخصة، وما يترتب عن ذلك من تسريح للعمال وغلق للانتدابات وبالتالي انتشار البطالة بوتيرة أكثر مما هو الأمر اليوم.

الشركة التونسية للكهرباء والغاز STEG تعتبر إرثا وطنيا منذ إنشائها سنة 1962 وهي التي حققت الربط بالشبكة الوطنية للكهرباء لحوالي 98 بالمائة من التونسيين. كما أنها لازالت تؤمن 100 بالمائة من نقل وتوزيع الكهرباء على المستوى الوطني. لكن سنة 2013 زمن الترويكات تم اتخاذ قرار اجرامي في حق هذه الشركة الوطنية والمتمثل في تخلي الشركة التونسية للأنشطة البترولية عن تزويد الستاغ بالغاز ومطالبتها بالخروج للسوق العالمية للتزود. ولقد كان لهذا القرار غير البريء انعكاسات خطيرة على التوازنات المالية للشركة والتي وصلت مديونيتها إلى حوالي 5.9 مليار دينار في حين أن رقم معاملاتها السنوي لا يتجاوز 4 مليار دينار مما يعني انخراعا في التوازنات المالية لهذه الشركة الوطنية الكبرى. ويمكن القول أن هذا القرار لم يكن اعتباطيا بل كان مخططا له لتسهيل دخول الشركات الأوروبية في هذا المجال تحت تعلات عدم قدرة الشركة الوطنية على تلبية احتياجات البلاد من الطاقة. والأمر متشابه بالنسبة لباقي المؤسسات العمومية والتي تعيش أوضاعا متشابهة ليس لأنها ملك عمومي بل كنتيجة لساسة تخريب ممنهجة بدأها نظام بن علي وواصلت فيها باقي الحكومات التي تعتبر الامتداد الطبيعي لمنظومة بن علي الفاسدة.

نفس المصير سيكون لقطاع الصحة والتعليم والنقل وكل الخدمات التي لازالت تسيل لعاب المستثمر الأوروبي، إضافة إلى باقي المهن والخدمات كالمحاماة والطب والمهن الشبه طبية ومكاتب الاستشارات والمقاولات.

بالتالي فالمؤسسات العمومية وخاصة النشطة في المجال الخدماتي سيكون مشروع الأليكا مدمرا لها على المستوى المالي والتشغيلي والهيكل. لذلك فإن المعركة الحقيقية في هذا الإطار هي حماية المؤسسات العمومية لأنها آخر قلاع هذا الوطن وصمام أمان خدمة المواطن.

النقد الدولي والتي تتلخص في:

- غلق باب الانتداب

- تطبيق مشاريع التسريح الطوعي والتطهير للمؤسسات العمومية

- انسحاب الدولة تدريجيا من دعمها وخاصة بالنسبة للمؤسسات التي تعاني من مشاكل مالية وهيكلية مثل الخطوط الجوية وشركات النقل والفولاذ ومعمل الحلفاء و...

وأمام كل هذه السياسات التخريبية الممنهجة، وما سببته من أزمات دورية ومزمنة للعديد من المؤسسات والمنشآت العمومية، فإن السؤال المطروح الآن والسلطة الحاكمة لازالت تتفاوض، يتمحور بمصير ووضع المؤسسات العمومية في علاقة بمشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والاتحاد الأوروبي والمعروف بـ«الأليكا» الذي وصل التفاوض حوله إلى الجولة الرابعة.

3 - مستقبل المؤسسات العمومية في ظل الأليكا

مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والاتحاد الأوروبي ليس وليد الفترة الحالية بل يرجع هذا المشروع إلى اتفاق الشريك المميز الذي أمضت عليه حكومة الترويكات سنة 2012 والذي نص على التزام الطرفين بالدخول في مفاوضات تبادل حر شامل ومعمق.

انطلقت المفاوضات الفعلية حول الأليكا منذ افريل 2016 وهي الآن تطوي الجولة الرابعة من المفاوضات.

يشمل مشروع الاتفاق 14 ورقة تفاوض تشمل أغلب القطاعات والمجالات الاقتصادية والتجارية والخدماتية، إضافة إلى تعمقها في مجال الاجراءات الصحية والصحة النباتية والمواصفات، وهي الأخطر لأنها ستلحقنا بشكل كامل بالاقتصاد الأوروبي الذي يتطابق مع مواصفاته.

لكن ماهي العلاقة بين مشروع اتفاق الأليكا ومستقبل المؤسسات العمومية؟ سؤال محوري ومنطقي.

لتفكيك هذا السؤال والاجابة عليه، وجب التعرض بشكل ملخص لأهم ما تتضمنه مشاريع الورقات التي يقع التفاوض حولها في اطار مشروع الاتفاق هذا وخاصة المتعلقة بالاستثمار والخدمات والطاقة و المواد الأولية.

فهذه الوثائق تقترح تحريرا كاملا وشاملا للاستثمار وفي كل المجالات والخدمات بما فيها الخدمات العامة من صحة وتعليم ونقل وتغطية صحية واجتماعية وغيرها من مجالات الخدمات العامة.

كما تطالب الوثيقة المقترحة حول الطاقة والمواد الأولية الأطراف المعنية بمشروع الأليكا بالتخلي عن احتكار إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة بكل أشكالها و فتح المجال للاستثمار في الموارد الطبيعية وخاصة الماء والمواد

تحرير تجارة الخدمات في مشروع الأيكا لا تكافؤ ولا قدرة على المنافسة

الأستاذ محمود مطير*

توطئة

يندرج مشروع اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق بين تونس والاتحاد الأوروبي في الإطار العام لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة ولكنه يريد أن يكون أوسع وأشمل. ويمثل امتدادا لاتفاق الشراكة لسنة 1995 بين تونس والاتحاد الأوروبي المتعلق بتحرير المنتجات الصناعية ويهدف إلى تحرير التبادل التجاري في باقي القطاعات الأخرى.

قدم الاتحاد الأوروبي مشروعاً متكاملًا للاتفاقية منذ بداية المفاوضات في 2015 تضمن 15 عنوانًا تتعلق خاصة بتحرير المنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري وتحرير تجارة الخدمات والاستثمار كتحرير الصفقات العمومية والطاقة... والملكية الفكرية... وفض النزاعات...

وتضمن المشروع نصا خاصا تحت عنوان: «تجارة الخدمات والاستثمار والتجارة الالكترونية» ووردت بالنص 7 أبواب:

5 منها تتعلق مباشرة بالخدمات وتهم خاصة: إسداء الخدمات عبر الحدود والحضور المؤقت للأشخاص الطبيعيين لأسباب مهنية والتعاون والتقارب التشريعي

في حين تم تخصيص باب للاستثمار وآخر للتجارة الالكترونية كما تضمن النص تعبير الطرفين عن التزامهما بأحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات والالتزام بتوفير الظروف الملائمة لتنمية التجارة والاستثمار بين الطرفين ووضع التدابير الضرورية والمتبادلة لتجارة الخدمات وتحرير وحماية الاستثمار والتعاون في ميدان التجارة الالكترونية طبق قواعد المنظمة العالمية للتجارة. وتضمنت الاتفاقية خاصة: تعريف الخدمات وتنقل الأشخاص الطبيعيين والتقارب التشريعي.

تعريف الخدمات

تعني الخدمات - حسب الاتفاقية - كل الخدمات بكل القطاعات باستثناء الخدمات التي تقدم في إطار ممارسة السلطة الحكومية. وتعني «الخدمات أو الأنشطة التي تقدم في إطار ممارسة السلطة الحكومية»: الخدمات أو الأنشطة التي لا تقدم على أساس أنها تجارية وليست في منافسة مع واحد أو أكثر من الناشطين الاقتصاديين ويعتبر مسدي خدمات كل شخص طبيعي أو معنوي من أحد الطرفين يرغب في إسداء خدمة أو يسدي خدمة.

هذا التعريف يتطابق تماما مع التعريف الذي ورد بالاتفاق العام لتجارة الخدمات للمنظمة العالمية للتجارة.

أما إسداء الخدمات عبر الحدود فيعني إسداء خدمة من داخل أراضي طرف في اتجاه أراضي الطرف الآخر أو إسداء خدمة على أراضي طرف لتوجيهها لمستهلك خدمات من الطرف الآخر.

وتتعلق أحكام الباب المتعلق بالخدمات عبر الحدود بإسداء الخدمات بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية (استثناء الخدمات السمعية البصرية وخدمات النقل الجوي)

و تنص الاتفاقية فيما يتعلق بالنفاذ إلى السوق بالنسبة لإسداء الخدمات عبر الحدود على أن يعامل كل طرف خدمات ومسدي خدمات الطرف

الأخر معاملة لا تقل امتيازًا عن تلك المقررة بالالتزامات الواردة بالملحق عدد 3.

كما تنص الاتفاقية فيما يتعلق بالمعاملة الوطنية على أن يعامل كل طرف

خدمات ومسدي خدمات الطرف الآخر - فيما يتعلق بالخدمات عبر الحدود - معاملة لا تقل امتيازًا عن تلك التي يعامل بها خدماتها المماثلة أو مسدي خدماتها المماثلين.

نلاحظ شمولية مجال الخدمات وهو ما يجعلنا نتساءل عن مدى جاهزية قطاع الخدمات في تونس وقدرته على الدخول في مزاحمة الأوروبيين مع العلم أن الخدمات في تونس تمثل 60 في المائة من الناتج المحلي الخام وتشغل 50 في المائة من مجموع الشغالين في تونس.

تنقل الأشخاص الطبيعيين حسب مشروع الاتفاقية النفاذ إلى سوق العمل والإقامة تنص الاتفاقية على أن أحكام العنوان المتعلق بتجارة الخدمات لا تطبق على:

التدابير المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين الذين يرغبون في النفاذ إلى سوق العمل للطرف الآخر. التدابير المتعلقة بالمواطنة والإقامة أو العمل بصورة مستمرة.

كما تنص الاتفاقية على أنه لا يمكن لأحكام هذا العنوان (تجارة الخدمات...) منع أحد الطرفين من تطبيق إجراءات تهدف إلى تنظيم الدخول أو الإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين على أراضيها (بما في ذلك الإجراءات الضرورية لحماية الحدود) لكن دون أن يلغي أو يحد تطبيق هذه الإجراءات الامتيازات المتأتية من الالتزامات الخاصة التي أقرها الاتفاق لفائدة الطرفين.

الحضور المؤقت للأشخاص الطبيعيين لأسباب مهنية

تطبق أحكام الباب المتعلق بالحضور المؤقت للأشخاص الطبيعيين لأسباب مهنية على التدابير التي يتخذها الطرفان بخصوص قبول وإقامة الزائرين المؤقتة على أراضيهم في إطار: تنقل أعمال: الأشخاص الطبيعيين المستخدمون كإطارات عليا من أشخاص معنويين والمكلفون بتكوين مؤسسة لفائدة الشخص الطبيعي. ولا يقدم هؤلاء أي خدمة ولا يمارسون أي نشاط اقتصادي غير تلك المكلفين بها ولا يتقاضون مقابلًا من مورد قائم بالطرف المستقبل.

الأشخاص الذين يتحولون مؤقتًا ضمن مجمع شركات: الأشخاص الطبيعيين المستخدمون من شخص معنوي الذين تم تحويلهم مؤقتًا لمؤسسة تابعة للشخص المعنوي منتصبة على أراضي الطرف الآخر.

الباعة المهنيون: الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلون مسدي خدمات أو بائع سلع الذين يريدون الدخول أو الإقامة على أراضي الطرف الآخر قصد التفاوض حول بيع سلع أو خدمات أو عقد اتفاقيات بيع سلع أو خدمات للبائع أو مسدي الخدمات

مسدو الخدمات المتعاقدون: الأشخاص الطبيعيين المستخدمون من

يتمسك الاتحاد الأوروبي بأن مسألة تنقل الأشخاص الطبيعيين مسألة سيادية يرجع فيها القرار لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي ولا يمكن إدماجها ضمن الاتفاقية التي تنظم الحضور المؤقت لأسباب مهنية فحسب

شخص معنوي قصد تنفيذ عقد إسداء الخدمة..

المهنيون المستقلون: الأشخاص الطبيعيين الذين يقومون بإسداء خدمة ويكونون مستقرين كعاملين مستقلين على أراضي طرف آخر ولا يكون لهم منشأة على أراضي الطرف الآخر.

نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يتمسك بأن مسألة تنقل الأشخاص الطبيعيين مسألة سيادية يرجع فيها القرار لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي ولا يمكن إدماجها ضمن الاتفاقية التي تنظم الحضور المؤقت لأسباب مهنية فحسب، وتضبط هذا الحضور في حدود 90 يوما على مدى سنة واحدة وتهدف الحواجز التي وضعتها الاتفاقية لتنقل الأشخاص الطبيعيين أساسا لوضع حد لتنقل الأشخاص الطبيعيين في اتجاه أوروبا.

التقارب التشريعي

الإدماج التدريجي لصفقات الخدمات تنص الاتفاقية على أن الأطراف «تحدد... قطاعات الخدمات ذات الأولوية التي يغطيها هذا الاتفاق وتتعاون قصد تحقيق التقريب التدريجي أو ملاءمة تشريع الجمهورية التونسية مع تشريع الاتحاد الأوروبي.

في مواقع أخرى من الاتفاقية تتعلق بالمواصفات وقع استعمال عبارات مثل :

«نقل التشريع الأوروبي»

تقوم تونس بالتقارب التدريجي للتنظيم الصحي وصحة النباتات مكتسبات الاتحاد الأوروبي.

إدماج مكتسبات الاتحاد الأوروبي ضمن التشريع التونسي.

تقوم تونس بالنقل التدريجي لمجموع المواصفات الأوروبية كمواصفات وطنية وفي نفس الوقت تلغي تونس كل المواصفات الوطنية المخالفة للمواصفات الأوروبية.

التنظيم الداخلي

تعرضت الاتفاقية للإطار القانوني لممارسة الخدمات و تعرضت خاصة لأنظمة:

الترخيص أو الإجازة

والتأهيل

و نصت على الشروط والإجراءات التطبيقية المحمولة على الأطراف في الختام نلاحظ أن الحكومة التونسية لم تقدم مشروعاً خاصاً يعبر عن وجهة نظر تونس بما يعني أن المشروع الأوروبي يمثل قاعدة المفاوضات كما لم تنشر الحكومة التونسية موقفاً نقدياً لموقف الاتحاد الأوروبي وبقطع النظر عما ورد بالنص فإن المهم هو إطار المفاوضات ووضع كل من الطرفين (خاصة الاقتصادي) حيث أن العنصر الأساسي في التفاوض وأقصد التكافؤ غير متوفر. فالإشكال الأساسي بالنسبة لقطاع الخدمات - مثل بقية القطاعات الأخرى- هو عدم التكافؤ وعدم القدرة على المنافسة ويقر الأوروبيون قبل التونسيين بخصوص هذه الاتفاقية.. بعدم التكافؤ بين الطرفين فيما يتعلق بالخدمات وبالأضرار التي قد تلحق القطاع (تقرير صادر في 2013 عن اللجنة الأوروبية لتقييم انعكاسات الاتفاقية).

*المحامي لدى التعقيب والمستشار الجبائي

الآثار الاقتصادية المرتقبة لاتفاق التبادل الحر

450م/3 ساكن/سنة).

وباعتبار الوضع الحالي للاقتصاد الوطني المريض والوضع الاجتماعي والسياسي الذي يتميز بالتعقيد في غياب استراتيجيات واضحة خاصة في قطاع الفلاحة حيث يحتاج القطاع إلى تأهيل شامل يضمن زيادة في الإنتاجية الفلاحية ومستوى معيشي عادل للفلاح ويحقق السيادة الغذائية الوطنية ويضمن الحقوق الأساسية الكونية للمواطن وللأجيال القادمة، تسعى الحكومة حاليا ومن خلال التفاوض مع الإتحاد الأوروبي حول الأليكا إلى تحرير القطاع الفلاحي.

إن كان اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق في ظاهره تحرير للمبادلات التجارية و تسهيل الولوج إلى الأسواق وتشجيع التصدير، فإن في باطنه مسّ من السيادة الغذائية للبلاد، وما يمكن أن يؤدي إلى اندثار للعديد من منظومات الإنتاج. وهذا ما أكدته الدراسات التي بادر الإتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري بانجازها بالشراكة مع المرصد التونسي للاقتصاد، هذا في غياب تام للدولة، والتي من المفروض أن تتحمل مسؤولية القيام بدراسات ليس فقط لتأثير الاتفاق على منظومات الإنتاج بل وفي مرحلة أولى تقييم اتفاق الشراكة بين تونس و الإتحاد الأوروبي منذ سنة 1995.

منذ سنة 1995 بدأ العمل باتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث تم التفاوض بصفة خاصة حول القطاع الفلاحي في مرحلة أولى و في قراءة للتقييم المبدي لهذا الاتفاق فإننا نلاحظ أن تونس لم تتمكن من استغلال الحصص الممنوحة إلا في منتوج واحد وهو زيت الزيتون وفي سنوات محددة فقط. تتساءل إذن عن جدوى توسيع هذا الاتفاق إلى تحرير تام للمبادلات.

أما بالنسبة لتأثير الاتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق على القطاع الفلاحي فيمكن أن نقدم جملة من الملاحظات على أساس نتائج دراسة الدعم الداخلي وتأثيره للولوج للأسواق الأوروبية نظرا أن الدعم الداخلي (المباشر وغير المباشر) للفلاح التونسي يبقى ضعيف جدا ويتجه نسقه نحو التخفيض، على عكس ما يقوم به الاتحاد الأوروبي لدعم مزارعيه من خلال منحهم إعانة رأسمالية «غير مباشرة» تساعد المنتجين والشركات الكبرى الزراعية لتخفيض سعر بيعهم بشكل مصطنع (السياسة الفلاحية الموحدة) مما يمكنهم، في حال توقيع الاتفاق، من بيع سلعهم بأقل من الأسعار الداخلية التونسية.

وأثبتت نتائج دراسة مقارنة بخصوص الدعم الداخلي، بين الإتحاد الأوروبي وتونس، أن التبادل الحر في القطاع الفلاحي، والذي سيتم خلاله التخلي عن التعريفات الجمركية للمنتوجات الفلاحية الأوروبية والتونسية سيجعل قدرة منتجنا التنافسية

بقلم عفاف ماجري
مهندسة اقتصاد ريفي



* يحتاج قطاع الفلاحة إلى تأهيل شامل يضمن زيادة في الإنتاجية ومستوى معيشي عادل للفلاح ويحقق السيادة الغذائية الوطنية ويضمن الحقوق الأساسية الكونية للمواطن وللأجيال القادمة

* المواصفات الأوروبية هي الأكثر صرامة ويمكن أن تؤثر على اتفاقيات أبرمت مع بلدان أخرى وبذلك تحدّ من إمكانية الانفتاح على أسواق أخرى خاصة بلدان الجوار

* يمكن اعتبار قانون السلامة الصحية وسلامة المنتوجات الغذائية، والذي تم التصويت عليه من مجلس نواب الشعب يوم 12/2/2019، أحد أخطر التشريعات التي يُراد منها الالتفاف لتمرير فصل كامل من الأليكا بعنوان تشريع وطني

لا يفصلنا على الجولة الخامسة من المفاوضات بين تونس والإتحاد الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر الشامل و المعمق إلا أشهر معدودة، هذه المفاوضات التي تشمل كل القطاعات والتي بدأت منذ أكتوبر 2015، أخذ نسقها في التصاعد خلال السنتين الأخيرتين وتميزت بالغموض والتكتم. فما هي الآثار الاقتصادية المرتقبة لاتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق على القطاع الفلاحي من وجهة نظر أهل المهنة؟

في قراءة للوضع الحالي للقطاع الفلاحي التونسي فإن أبرز ما يميز به هذا القطاع هو البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وذلك في لأهميته في تحقيق الأمن الغذائي التونسي والتنمية العادلة والنهوض بالمناطق الداخلية، إذ أن أكثر من 3 600 000 ساكن ناشطين في المجال الفلاحي والفلاحة العائلية.

لكن بدون شك ورغم أهمية الفلاحة إلا أن هذا القطاع يشكو أيضا العديد من الصعوبات الهيكلية من أهمها صغر المستغلات الفلاحية وضعف المردودية (73% من المستغلات لا تتجاوز مساحتها 10 هكتار وتمثل 21% فقط من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة). شيخوخة الناشطين بمعدل عمر 53 سنة و 88% منهم لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية. هذا إضافة إلى مشكل المديونية والإشكال العقاري وشح الموارد الطبيعية وخاصة منها المائية، إذ تصنف تونس تحت خط الفقر المائي (خط الفقر 1000 م/3 ساكن/سنة معدل الشح 500م/3 ساكن/سنة تونس الآن تعد

سمير الشفي:

يجب تأجيل التفاوض بخصوص الأليكا وتنظيم حوار وطني بعد الانتخابات



خصّ السيد سمير الشفي، الأمين العام المساعد المكلف بقسم المرأة والشباب والمجتمع المدني، الجريدة المدنية بتصريح أكد فيه أنّ «الاتحاد يجدد رفضه لطريقة التعاطي مع هذا الملف الذي يمسّ من مصلحة تونس خاصة في مجال الفلاحة والخدمات. ولم يقع تقييم اتفاق الشراكة القديم الذي كانت له آثار سلبية على الاقتصاد التونسي، للوقوف على أوجه الخلل التي اضرت بتونس. من ناحية أخرى لا بدّ أن يكون لتونس موقف وطني جامع تشترك فيه مؤسسات الدولة والأحزاب والمجتمع المدني في مقاربة موحدة حتى يكون للمفاوض التونسي صوت عال مدافع عن المصلحة الوطنية ولا تكون المفاوضات عبارة عن املاءات.

ونؤكد أننا لا نرفض التعاون شرط أن يخضع إلى شروط المصلحة والسيادة الوطنية. وقد أصدر الاتحاد عديد البيانات التي توضح موقفه لعلّ آخرها بيان الهيئة الادارية الوطنية. من ناحية أخرى كان تقديرنا أننا في مرحلة تجاذبات سياسية ووجب وقف كل المفاوضات ذات الصبغة الاستراتيجية مما قد يخضع أطراف للابتزاز السياسي من طرف الاتحاد الأوروبي الذي هو الطرف القوي. لذا وجب تجسيد التفاوض إلى ما بعد الانتخابات، وعلى الحكومة المقبلة، التي ستفرز ديمقراطيا، أن تدبر حوارا وطنيا داخليا مع كل المنظمات والأحزاب من أجل صياغة المقاربة التشاركية بعيدا عن الحسابات السياسية والاملاء حفاظا على القرار الوطنية والمصلحة الوطنية لأيّ اتفاقية. ونؤكد أننا لسنا في عجلة من أمرنا بهذا الخصوص.»

الهيئة الادارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل تحذر من «التفريط في السيادة الوطنية والتقرّب من الدوائر الأجنبية لضمان الصعود إلى سدّة الحكم بعيدا عن إرادة الشعب وانتظاراته»

أكدت الهيئة الإدارية الوطنية للاتحاد العام التونسي للشغل، خلال اجتماعها المنعقد يوم 18 جويلية 2019، على مواقف المنظمة الثابتة في صيانة السيادة الوطنية وحماية المصالح العليا للبلاد، وحذر أعضاؤها من استثمار المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لمصالح سياسية. كما دعت الهيئة الادارية إلى ضرورة تقييم الاتفاقات السابقة وتشريك المجتمع المدني في المسار الحالي مع تأجيل المفاوضات إلى ما بعد الانتخابات.

وجاء في البيان : «نعتبر أي محاولة لمواصلة التفاوض مع الاتحاد الأوربي حول ما يسمى باتفاقية الشراكة الشاملة والمعمّقة «أليكا» من دون تقييم الاتفاقيات السابقة وتدقيقها وإشراك المجتمع المدني في ذلك وفرض مفاوضات نديّة تؤمّن مصالح تونس وتضمن حماية قطاعها الاستراتيجية، هو بمثابة التفريط في السيادة الوطنية والتقرّب من الدوائر الأجنبية لضمان الصعود إلى سدّة الحكم بعيدا عن إرادة الشعب وانتظاراته. ونطالب بتأجيل هذه المفاوضات إلى ما بعد الانتخابات»

وقد عملت هيكل الاتحاد الجهوية والقطاعية على تنظيم عديد اللقاءات والندوات لمناقشة مشروع الاتفاقية والبحث في تبعاتها على جميع القطاعات. كما ساهم الاتحاد في تكوين ائتلاف وطني يضم قوى مدنية واجتماعية يهدف إلى التصدي إلى أي شكل من أشكال التفريط في المصالح الوطنية من خلال هذه الاتفاقية.

ويُعتبر موقف الاتحاد العام التونسي للشغل مركزيا بالنسبة إلى كل الأطراف الوطنية لتمثيليته الواسعة ولقدرة هيكله على تقديم المقترحات التي تضمن المصالح الوطنية وتضمن علاقات تعاون ايجابية إقليميا ووطنيا.

واعتبر المتابعون أنّه منذ صدور موقف الاتحاد يوم 1 ماي 2019 بالدعوة إلى وقف التفاوض، أصبحت كل المراجعات ممكنة وأنه لن يكون بوسع الحكومة الذهاب بخيارات فردية، وقد أكد الأخ الأمين العام نور الدين الطوبوي، بمناسبة عيد العمال العالمي أننا ندعو الحكومة «إلى وقف التفاوض بخصوص اتفاقية الشراكة المعمّقة مع الاتحاد الأوروبي ALECA والتشاور مع المجتمع المدني ورسم أهداف وطنية تصون مصالح تونس وتحفظ سيادتها ويكون فيها التفاوض نديا واعيا كفءا».

دعوة

الاتحاد العام التونسي للشغل
الاتحاد الجهوي للشغل بنابل
قسم المرأة والشباب والعامل

ينظم قسم المرأة و الشباب والعامل بالاتحاد الجهوي للشغل بنابل ندوة حول:

«اتفاقية التبادل الحر الشامل و المعمق»

(الأليكا)

تقديم

الباحث و الخبير الاقتصادي «سالم بن يحي»

بتاريخ 27 جويلية 2019 على الساعة التاسعة صباحا بمقر الاتحاد الجهوي للشغل بنابل .

مشروع اتفاقية التبادل الحر والشامل وتعليق التفاوض

رمضان بن عمر



أكد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية منذ سنوات على ضرورة انجاز دراسة تأثيرات حيادية ومستقلة حول اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق تشمل تأثيراتها على حقوق الانسان والتنمية المستدامة وتتطابق مع المبادئ الأساسية لدراسات تأثيرات اتفاقيات التجارة والاستثمارات على حقوق الانسان. فمشروع اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق في شكله الحالي يعتبر تهديدا للسيادة الوطنية وللوضعية الاقتصادية والاجتماعية بتونس وللحقوق المواطنة التونسية. فممنذ سنة 2015، يضغط الاتحاد الاوروبي على الجمهورية التونسية لتوقيع معاهدة جديدة للتبادل الحر تسمى باتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق. هذه الاتفاقية تشمل جميع القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي، وقطاع الطاقة والخدمات وهي قطاعات حيوية للاقتصاد التونسي. هذه القطاعات، خاصة منها القطاع الفلاحي، لا يمكنها منافسة الانتاجية الاوروبية التي تفوقها بسبعة أضعاف بفضل الدعم الهائل الذي تتمتع به الزراعات. مثل هذا الانفتاح سوف يدفع تونس الى التخصص في البضائع الموجهة للتصدير وسوف يجعلها تعتمد كلياً على الواردات الاوروبية. ويمكن لذلك أن يتسبب في فقدان عديد مواطن الشغل في تونس في وقت تمثل فيه البطالة اشكالية أساسية خاصة ان الحكومة التونسية لم تستطع انتداب العمال محلياً، أو مساندة السيج الاقتصادي المحلي أو حتى الانتفاع بالتقنيات الجديدة عند فتح الأسواق التونسية للشركات الأجنبية. هذه الاتفاقية ستؤدي الى الزيادة في امتيازات الشركات الأجنبية وستسخر السياسات العمومية التونسية لحماية استثماراتهم على حساب المعايير الصحية العمومية ومعايير حماية المحيط ومستوى العيش الاجتماعي.

اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق التي أسست انطلاقاً من اتفاقية شراكة 1995 ستشكل خطراً على صغار الفلاحين ومقدمي الخدمات وصغار المستثمرين كما ستقيد من إمكانية الولوج الى الصحة ومن حرية الدولة في سن قوانين خاصة في علاقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية. ستحد اتفاقية التبادل الحر الشامل والمعمق من قدرة المناورة السياسية لتونس لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

ليس الوقت مناسباً لتونس للتفاوض حول مثل هذه الاتفاقية فهي ليست في وضع يمكنها من منافسة الاقتصادات الأوروبية حالياً. كذلك، لم يصل مسار الانتقال الديمقراطي الى نهايته بعد: لم يقع تأسيس هيئات دستورية بعد، ولا محكمة دستورية على وجه الخصوص. كما يفتقد البرلمان للإمكانات ومن عدد من المشاكل الجوهرية خاصة فيما يتعلق بالتفاوت الجهوي والاجتماعي والخيارات التنموية التي لم يتم الفصل فيها بعد.

يجب الإقرار بأن هذا التعليق الظرفي هزيمة لرئيس الحكومة التونسي الذي وعد في افريل 2018 في بروكسال بتوقيع الاتفاقية سنة 2019 هذا التعليق الذي فرضته المتغيرات على الساحة السياسية الأوروبية والاستحقاق الانتخابي في تونس والذي سيجعلنا إزاء مشهد سياسي قد تتغير عناوينه لكنه بالتأكيد سيحافظ على نفس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية وبنفس الارتباط مع السياسات الأوروبية وقد نشهد عودة للمفاوضات في السنة المقبلة بقواعد جديدة مهدت لها تصريحات السفير الأوروبي المغادر. فقد مهد البرلمان التونسي لها بالمصادقة على قانون السلامة الصحية وجودة المواد الغذائية واغذية الحيوانات في فيفري 2019 والقانون الافقي للاستثمار وتحسين مناخ الاعمال في افريل 2019 وبالتالي أصبح التوقيع على الاتفاقية اجراء قانوني يمكن للاتحاد الأوروبي تأجيله الى حين. وقد أكدت رسالة كاتبة الدولة الفرنسية للشؤون الأوروبية في إجابة على استفسارات احد النواب والتي كشفها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية هواجس المجتمع المدني بشأن جملة المؤاخذات على المشروع المقترح وعلى مخاطرها على الاقتصاد والسيادة الوطنية.

الشامل و المعمق على القطاع الفلاحي

♦ ما معنى فلاح تونسي تحت اتفاقية أليكا ؟ ♦



خاصة وإن مسألة السلامة الصحية مازال في طور التفاوض ولم يكن من المقبول أن يقع التنازل بقوله بصيغته الحالية مقابل القروض. كما يهمننا التوضيح أن ما يلزمنا به الاتحاد الأوروبي في باب السلامة الصحية والصحة النباتية في أليكا لا يتناسب مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية فهو يهدف إلى مواءمة التشريع التونسي نحو التشريع الأوروبي عوض الاعتراف المتبادل أو المواءمة مع المعايير الدولية. ونذكر أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن SPS تتيح المزيد من المرونة عبر مبدأ التكافؤ والتعاون بين الدول في المنظمات الدولية من أجل وضع معايير SPS دولية مشتركة على أساس الحجج العلمية والاعتراف المتبادل. هذا و قد حذر الإتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري من تبعات تطبيق هذا القانون و الذي سيؤدي لإقصاء المنتجين التونسيين من تزويد السوق التونسية وهو ضرب صارخ للسيادة الغذائية وحق الغذاء للمواطن التونسي.

كما تبين من خلال الدراسة الثانية، بخصوص الجواز غير الجمركية في سياق المفاوضات حول اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل بين تونس والاتحاد الأوروبي أن المواصفات الأوروبية ليست أكثر

المواصفات التي تعتمدها بلدان العالم، فهي أكثر صرامة، ويمكن أن تؤثر على اتفاقيات أبرمت مع بلدان أخرى إذا وقع اعتمادها في السوق الداخلية وبذلك تحد من إمكانية الانفتاح على أسواق أخرى خاصة بلدان الجوار كما أن تكلفة المواءمة يتحملها جميع المنتجين (سواء كان منتجا للسوق المحلية أو للتصدير) وليس فقط المصدرين.

كما أن تكلفة المواءمة يتحملها جميع المصدرين كما هو معمول به حالياً.

قد وأعلن الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري المنظمة الفلاحية بوضوح رفضه القطعي لتوقيع الاتفاق في صيغته الحالية، وعبر، في بيانه للمكتب التنفيذي بتاريخ 19 فيفري 2019، أن تأهيل القطاع الفلاحي أولوية وطنية لا يجب أن ترتبط فقط بمسألة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بل من أجل ضمان ديمومة القطاع وضمان السيادة الغذائية للبلاد، فهذا الاتفاق لا يشمل المرحلة الراهنة بل سيكون له انعكاس على مستقبل القطاع ومستقبل البلاد والأجيال والقادمة.

أكثر هشاشة ولن يساعد على التصدير. كما أن الاتحاد الأوروبي قد رفع مسبقاً التعريفات الجمركية لدخول المنتجات الفلاحية التونسية للسوق الأوروبية (أي كل المجهود ستقوم به الدولة التونسية) فإنه من خلال الأشكال المختلفة من الدعم المالي المباشر والغير المباشر تكسب المنتجات الأوروبية قدرة تنافسية أمام المنتجات الفلاحية التونسية خاصة لقطاع الحبوب وقطاع اللحوم الحمراء والألبان الذي ستتضرر بشكل كبير في حال قيام تونس برفع التعريفات الجمركية دون توفير الدعم الكافي للقطاع(أي التخلي عن آلية حماية للمنتج المحلي). لذلك فإن التفاوض على الانفتاح المتبادل للأسواق دون التفاوض على الدعم يمثل خطراً حيث سيؤدي، حتماً، إلى غزو المنتجات الفلاحية الأوروبية المدعومة وسيهدد ديمومة الفلاحة التونسية والسيادة الغذائية.

يجب على الحكومة التونسية أن تعمل على الاستفادة، من الحقوق المضمونة في إطار منظمة التجارة العالمية، على اعتبار تونس دولة نامية ولها الحق في الترفيع في الدعم الداخلي للمنتجين من أجل

إعادة توازن الدعم بين المستهلكين والفلاحين. ونعتبر أن مقارنة التفاوض يجب أن تكون حسب إطار التفاوض لمنظمة التجارة العالمية أي حسب القائمة الإيجابية وليس بالمقاربة السلبية كما هو مقترح من طرف الاتحاد الأوروبي لأن عدد القطاعات الزراعية التونسية المهيكلة والمنظمة والقادرة على المنافسة للتصدير في السوق الأوروبية محدودة،

اما بالنسبة لدراسة الجواز غير التعريفية وملف المواصفات الصحية والصحة النباتية والحيوانية فإنه يمكن اعتبار قانون السلامة الصحية و سلامة المنتجات الغذائية والذي تم التصويت عليه من مجلس نواب الشعب يوم 12/2/2019، أحد أخطر التشريعات التي يُراد منها الالتفاف لتمرير فصل كامل من الاتفاق (فصل الصحة النباتية والحيوانية) بعنوان تشريع وطني أي سيتم تطبيقها على المنتجات الفلاحية المروجة بالسوق الداخلية وقد كان أحد شروط قرض الاتحاد الأوروبي الذي تحصلت عليه تونس سنة 2014، في مخالفة للإجراءات التي يجب الالتزام بها في اتفاقيات القروض.

*** يمكن اعتبار قانون السلامة الصحية وسلامة المنتجات الغذائية، والذي تم التصويت عليه من مجلس نواب الشعب يوم 12/2/2019، أحد أخطر التشريعات التي يُراد منها الالتفاف لتمرير فصل كامل من أليكا بعنوان تشريع وطني**

الأليكا، قراءة في المشروع وما خفي

السيادة والخيارات الاستراتيجية الوطنية وموازين القوى

آمال الشاهد



تثير اتفاقيات الأليكا وهي اختصار للتسمية الرسمية لها: مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق بين بلدان الاتحاد الأوروبي (السبع وعشرين) وتونس، جدلا ما فتئ يتوسع ويتشعب منذ فترة غير بعيدة

وقد تم الإعلان الرسمي عن انطلاق المفاوضات بخصوص المشروع بتونس في 13 أكتوبر 2015، بمناسبة زيارة رسمية أدتها سيسيليا مالموستروم المفوض الأوروبي للشؤون الداخلية. وقد تم على إثر هذه الزيارة تنظيم سلسلة من اللقاءات مع عدد من الخبراء في الغرض، كما يشير لذلك حرفيا الموقع الرسمي للأليكا : tn.aleca.www

إلى جانب سلسلة من الورشات التكوينية في التفاوض التي استفادت منها إدارات تنتمي لفريق المفاوضات التونسي، ولكن الجولة الأولى من «القراءة المشتركة والمعمقة» للمشروع لم تبدأ فعليا إلا في شهر أفريل 2016 لتشهد إلى حد اليوم أربعة جولات كان آخرها في شهر أفريل 2019 بتونس العاصمة. وقد بدأت الاضواء تتسلط بشكل واضح على ملف الأليكا بمناسبة هذه الجولة الرابعة وبدأ الرأي العام يهتم بالمسألة شيئا فشيئا وبدأت أجزاء من مكونات المجتمع المدني بإبداء آرائها وقراءاتها لما ظهر أو «نشر» من نصوص الاتفاقيات في عدد من القطاعات، وبدأت أصوات كثيرة تتعالى لتعبر عن توجسها من هذا المشروع وعن تخوفاتها.

وقد اخترنا في هذا المقال أن نوجه عددا من الاسئلة لمجموعة من الأسماء التي اهتمت طيلة الفترة الفارطة بملف الأليكا وبمسار المفاوضات والتي لها مجالات تخصص مختلفة ووجهات نظر نعرضها لكم كما وردت في الإجابة عن اسئلتنا.

تتبعها تونس. لتتسائل اليوم مثلا كيف وصلنا إلى الحالة التي نعيش فيها بعد تحقيق موسم قياسي عن تخزين منتوجنا من الحبوب الذي يبقى الآن وطيلة أيام عرضة لخطر الإلحاق والتقلبات المناخية. إن فتحنا باب النقاش والتفكير الجدي حول اختياراتنا الاستراتيجية الكبرى وحول سياساتنا الفلاحية، حينها ستأتي الإجابات حول الاسئلة الحائرة عن الأليكا بشكل سهل وآلي.

بدلا من أن نتساءل إن كان من الأجدر أن نشجع الهجرة إلى أوروبا، أو كيف يمكن أن نحمي أوروبا من مهاجري بلدان جنوب المتوسط أو من له الحق في الحصول على التأشيرة لدخول دول أوروبا، ليكن طرحنا حول نوعية العيش في بلداننا والذي علينا القيام به لتحسين مستوى العيش هنا حتى يتمتع مواطنو بلداننا بدرجة من السعادة ومن الرفاهية تغنيهم عن فكرة الهجرة والمغادرة إلى بلدان أخرى. ليكن سؤالنا حول الإنسان وهل أن الجميع متساوون في الحقوق والحريات وبإمكانهم بشكل متساو أن يتنقلوا بحرية، حينها فقط يمكننا أن نلغي بشكل نهائي مفهوم اجتياز الحدود خلسة أو الهجرة بشكل غير شرعي أو «غير نظامي».

ما هي قراءتك لتصريحات باتريس برغاميني سفير الاتحاد الأوروبي بتونس التي نشرتها مؤخرا صحيفة لوموند الفرنسية؟ هل تعتقد انها ستؤثر بشكل أو بآخر على سير المفاوضات حول الأليكا؟

أولا وبالنسبة لما راجع بعد هذا الحوار المنشور في لوموند من أن المفاوضات قد تكون توقفت، لم يصدر أي موقف رسمي واضح، التفاعل الوحيد صدر عن ممثل إحدى منظمات المجتمع المدني، غازي بن احمد، رئيس منظمة المبادرة المتوسطة للتنمية، والذي اكد في تصريح لوكالة تونس إفريقيا للأنباء أنه لم يقع تعليق المفاوضات، رغم أنه لا يحمل أي صفة رسمية في ضمن فريق المفاوضات.

لنعد لبرغاميني، ليست هذه المرة الاولى التي يتحدث فيها عن الأليكا، وقد سبق له في أكثر من مناسبة أن عبر عن عدم إعجابه بتسمية «الأليكا»، وصرح أنه من غير السليم الحديث عن اتفاقيات تجارية، وأنه من الأحرى الحديث عن عملية تقريب تونس من أوروبا. باتريس برغاميني هو دبلوماسي، يقوم بدوره الطبيعي في الدفاع عن مصالح الجهة التي يمثلها، وكل ما يصرح به، مهما بدا لنا منمقا وجميلا، لا يصب إلا في مصلحة الاتحاد الأوروبي الذي يمثله. كل ما يبدو واضحا منذ مدة ليست بالقصيرة عبر تصريحاته هو أنه يود لو تتغير تسمية الأليكا وبالتالي توجهاتها أيضا نحو شيء آخر أو لاقال بالاحرى نحو اسلوب آخر، وهو تجزئة محتويات نص الأليكا الحالي وتقسيمه عبر «جرعات» من خلال نصوص أو اتفاقيات أخرى.

محمد الحداد : صحفي تونسي مراسل لوكالة رويترز للأنباء ونشرة إفريقيا لجريدة لوموند و أحد مؤسسي مركز «بر الامان» للبحوث والإعلام

ماهي زوايا النظر التي ارتكزت عليها المقالات التي حررتها حول موضوع الأليكا ونشرت في الامان أو في جريدة لوموند؟ وير Middle East Eye

مكونات الأليكا عديدة ومتوسعة، لكننا اشتغلنا على بعض الجوانب منها مثل الصحة والفلاحة والملكية الفكرية وبراءات الاختراع والجانب السياسي وطريقة التفاوض. اشتغلنا على بعض هذه الجوانب جعلنا نكتشف معلومات مهمة تتعلق بقطاعات أخرى، ففي مجال الصحة مثلا اكتشفنا أن عددا من الاتفاقيات الأخرى (الجانبية التي لا تمثل جزءا من الأليكا) قد تم إمضاؤها في 2017 مع المنظمة الأوروبية لبراءات الاختراع في حين أن الطرف التونسي يتفاوض مع الطرف الأوروبي حول مسائل الملكية الفكرية وبراءات الاختراع في 2019 كما وردت في مشروع الأليكا. وهذا يجعلنا نستنتج أن جزئيات من محتويات اتفاق الأليكا قد وقع اقتطاعها وإدراجها ضمن عقود أو اتفاقيات أخرى وهي اليوم قيد التنفيذ. لدينا كذلك مثال آخر هو قانون الطوارئ الاقتصادية الذي اقترحتة الحكومة والذي تضمن الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص من بين بنوده، وهي إحدى مكونات اتفاقيات الأليكا والقانون المتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية وأغذية الحيوانات الذي صادق عليه مجلس النواب في فيفري 2019 حينما كان الطرفان التونسي والأوروبي يعقدان بالموازية جلسات مفاوضات حول نفس الموضوع ونفس المحتوى الوارد بهذا القانون. وقد اعترف المفاوضات من الجانب التونسي بذلك صراحة وتساءلوا لدى الطرف الأوروبي عن الجدوى من مناقشة عدد من بنود اتفاقيات الأليكا التي تم تبنيها في قوانين داخلية أمام مجلس النواب أو في اتفاقيات جانبية أخرى. وهذا يعني بطريقة أخرى أن الطرف الأوروبي قد ضمن أن عدة جزئيات من اتفاقيات الأليكا قد وقع تبنيها من الطرف التونسي في قوانين داخلية أصبحت ملزمة. وبالتالي حتى إن لم يقع الاتفاق حولها في مفاوضات الأليكا، فلن يعني ذلك خسارة للاتحاد الأوروبي ولن يغير من واقع الامر.

هل يقوم الإعلام اليوم بالدور المطلوب منه فيما يتعلق بحق الجمهور في معرفة ماهية الأليكا والاطلاع على مسار المفاوضات؟

سأجيبك ربما بشكل غير مباشر عن سؤالك. لا يجب على الإعلام أن يكون «مسير» يعني لا يجب أن يتبع الإعلام المواضيع التي تفرضها أطراف أخرى سواء كانت تونسية أو اجنبية، المواضيع التي يتطرق لها الإعلام ويسلط عليها الضوء يجب أن تخضع لاعتبارات تحريرية وأجندا تحريرية مستقلة.

اشتغلنا مثلا على ملف الأليكا كإعلام وصحافة يجب أن يندرج ضمن سؤال جوهرى أشمل وأهم وهو : ما هي الاستراتيجية الفلاحية التي

محمد الحداد

«لقد ضمن الطرف الأوروبي أجزاء من الاتفاقية من خلال قوانين صادق عليها مجلس النواب التونسي»



ماهي قراءتك لاتفاقيات الأليكا ؟

أهم ما تبادر لي من اطلاعي على نصوص الأليكا إلى حد الآن هو أن الامر لا يتعلق فقط بالعلاقة بين طرفين: تونس والاتحاد الأوروبي، وإنما هو أعمق من ذلك، تنسحب المسألة كذلك على عدد كبير من الاتفاقيات التجارية التي يجري إمضاؤها منذ مدة تتجاوز العشر سنوات سواء كانت ثنائية أو متعددة الاطراف، فالتجارة من وسائل القوة التي تستعملها البلدان المسيطرة، وقد اصبح ذلك أكثر حضورا مع صعود الرئيس الأمريكي الحالي، حيث صارت التجارة والحدود والحوافز الجمركية والضرائب جزءا من أدوات الحرب والصراعات. لذلك من الحكمة ربما أن نفكر الآن في اتفاقيات أليكا بين بلدان المغرب العربي والاتحاد الأوروبي، أو بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

لنتذكر كيف ذهب مفوض الاتحاد الأوروبي للتجارة مسرعا إلى الجزائر في افريل 2018 سويحات بعدما قررت هذه الاخيرة الحد من الاستيراد وتطبيق تعريفات جمركية جديدة. كل هذا يعكس لنا غياب النظرة الاستراتيجية والسياسات الواضحة لدى الطرف التونسي، مقابل وضوح الرؤية عند الاتحاد الأوروبي.

القطاع الثاني هو قطاع الخدمات. في الاتحاد الأوروبي تهيمن على قطاع الخدمات حوالي 80 شركة عملاقة تتجمع في «المنتدى الأوروبي للخدمات» الذي يشكل لوبي قوي يضغط باستمرار من أجل إزالة كل الحواجز التي تقف أمام ولوجه للأسواق الأجنبية ويدفع نحو تحرير تجارة الخدمات بأكثر مما يتيحها اتفاق المنظمة العالمية للتجارة. في تونس، يرتكز قطاع الخدمات أساساً على المؤسسات الصغرى والمتوسطة (أكثر من 70 % بأقل من 10 مشغولين). هذه الشركات ستجد نفسها في مواجهة الشركات الأوروبية العملاقة التي تفوقها من حيث الإمكانيات والقدرات التقنية. موضوعياً ليست للشركات التونسية أي قدرة على المنافسة وستجد نفسها مجبرة على الاندثار أو في أحسن الحالات الاكتفاء بالمناولة لحساب الشركات الأوروبية. من ناحية أخرى، يفترض تحرير تجارة الخدمات كشرط أساسي لحرية تنقل الأشخاص بين الطرفين. لكن في الوقت الذي يتمتع فيه الأشخاص الطبيعيين الأوروبيين من حرية الدخول إلى تونس دون قيود، يضع الاتحاد الأوروبي حواجز متعددة ضد دخول التونسيين إلى الفضاء الأوروبي مثل التأشيرة وتحديد مدة الإقامة. أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن كل الخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الدولة مثل التعليم والصحة والنقل تدخل في إطار الخدمات المسوقة وهي خاضعة لمقتضيات تحرير تجارة الخدمات. وهو ما يعني حرمان شرائح واسعة من التونسيين من الانتفاع بهذه الخدمات وتحويلها إلى مجالات للاستثمار ومراكمة الأرباح.

هل من مصلحة الدولة التونسية أن تعلق المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول الاليكما أو أن توقفها نهائياً ؟ وهل الدولة التونسية حقيقة القدرة على اتخاذ هذا الموقف ؟

المسألة مرتبطة بجوهر الدولة وطبيعتها الطبقية. يجب أن لا ننسى أنه هناك من له مصلحة في تمرير هذا المشروع ، تحديداً ما اسميه شخصياً شريحة «الكمبرادور الرث» المتمثل في لوبيات المساحات التجارية الكبرى وتجارة التصدير والتوريد والمضاربة البنكية واقتصاد المناولة. الحكومات المتعاقبة والأحزاب السياسية المكونة لها ليست إلا واجهات سياسية لهذه الشريحة ومدافعة عن مصالحها.

انخراط الحكومة في التفاوض حول الاليكما هو مواصلة لنفس الخيارات التي أنتجت «اتفاق الشراكة مع المجموعة الأوروبية» لسنة 1969 و«اتفاق التعاون» لسنة 1976 و«اتفاق الشراكة» لسنة 1995. هذه الخيارات المدافعة عن نفس المصالح

القديمة المتجددة. لذلك، فالدولة بطبيعتها الحالية لا يمكن أن تكون موضوعياً خارج هذه الخيارات. أما مسألة تعليق المفاوضات أو إيقافها نهائياً فهي مرتبطة بموازين القوى أي بقدرة الشرائح والطبقات المتضررة على التصدي لهذا المشروع وإجبار الحكومة على إيقاف مسار التفاوض.

ما هو تعليقك على التصريحات الأخيرة لباترسي برغاميني التي أثارت جدلاً، وهل تعتقد أنها ستؤثر بشكل ما على مسار المفاوضات الثنائية بين تونس والاتحاد الأوروبي ؟

هذا الشخص تجاوز كل الحدود ويتصرف كأنه «مقيم عام». في دولة تحترم نفسها وذات سيادة يطرد مباشرة على خلفية ما صرح به. تصريحاته في علاقة بالفساد والعائلات النافذة تنزل في إطار الضغط للإسراع بإمضاء اتفاقية الاليكما. ما جاء في تصريحه لا يعني أنه ضد الفساد هو فقط يريد فساداً و«عائلات نافذة» مرتبطة بالمصالح الأوروبية والفرنسية على وجه الخصوص، أي «لوبيات فساد على المقاس».

ما الذي يتوجب على المجتمع المدني ومؤسسات الدولة التونسية والشعب التونسي القيام به حتى ينقذوا الوضع اليوم ولا يسمحوا لهذه الاتفاقيات بأن تكون غير متوازنة ومجحفة في حق الطرف الأضعف وحتى لا تكون لها صبغة الهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية ؟

أغلب شرائح المجتمع ستكون متضررة من هذا المشروع: أجراء، موظفون، فلاحين، أصحاب مؤسسات، تجار صغار، معطلين عن العمل... المطلوب إذن تشكيل جبهة واسعة قادرة على التصدي لهذا المشروع وإيقاف المسار التفاوضي. المجتمع المدني له دور مهم خاصة على مستوى التحسيس بخطورة هذا المشروع وضرورة العمل على إسقاطه.

مصطفى الجويلي : متحصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة مونيخ بفرنسا وأستاذ بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بنابل. تتركز أبحاثه أساساً حول العولمة والمسألة الزراعية وبشكل عام في مجال الاقتصاد السياسي للتنمية.

والمعلقة بتحرير المبادلات الفلاحية وتحرير قطاع الخدمات والملكية الفكرية والمعايير الفنية. مثل هذا الوضع كان وراء التكاثر الملفت للاتفاقيات الثنائية التي شكلت في الواقع بديلاً لاتفاق المنظمة العالمية للتجارة وآلية لإعادة اقتسام العالم إلى مناطق نفوذ.

في هذا السياق يتنزل «مسار برشلونة» الذي سعى من خلاله الاتحاد الأوروبي ربط بلدان «جنوب المتوسط» باتفاقيات شراكة وكانت تونس أول الممضين على مثل هذا الاتفاق في سنة 1995. إلا أن هذا «الجيل الأول» من الاتفاقيات لم يسمح للاتحاد الأوروبي بتجاوز أزمته بالإضافة إلى تصاعد المنافسة الصينية في بلدان يعتبرها الاتحاد الأوروبي ضمن مجالاته التقليدية. لذلك يسعى الاتحاد الأوروبي إلى فرض «الجيل الثاني» من الاتفاقيات المسمى باتفاقيات «التبادل الحر الشامل والمعمق» بمعنى أنه لا يختصر على تحرير تبادل المنتجات الصناعية فقط بل يوسع دائرة التحرير لتشمل قطاعات أخرى هذا بالإضافة إلى جملة من الآليات مثل الملكية الفكرية وحماية الاستثمار والتقارب التشريعي والتقييد بالمعايير الأوروبية. هذه الآليات يسعى من خلالها الاتحاد الأوروبي إلى تحويل منطقة «جنوب المتوسط» إلى مجال حصري لبضائعه وشركائه بعيداً عن منافسة القوى الامبريالية الصاعدة (الصين خاصة).

حسب قراءتك ودراستك للاليكما ماهي أهم الميادين الاقتصادية والمعيشية في تونس التي ستتأثر بشكل سلبي وسيقيم المساس بها ؟

الانعكاسات ستمتد إلى كل القطاعات وستمس أغلب الشرائح الاجتماعية ولكن لضيق المجال سنكتفي باستعراض الانعكاسات المرتقبة على قطاعي الفلاحة والخدمات. تحرير المبادلات الفلاحة وفتح السوق التونسية أمام المنتجات الأوروبية يعني وضع المزارعين التونسيين في منافسة مباشرة مع الشركات الفلاحية الأوروبية وهو ما يطرح العديد من الإشكاليات أولها الفوارق الهامة في مستويات الإنتاجية والمردودية (متوسط إنتاجية الفلاحة الأوروبية أعلى بسبع مرات من متوسط إنتاجية الفلاحة التونسية). هذه الفوارق في الإنتاجية ليست مجرد فوارق تقنية بل تتخذ طابعاً هيكلية وتاريخية ولا يمكن تجاوزها بمجرد «برنامج تأهيل». بالإضافة إلى فوارق الإنتاجية، تحض الفلاحة الأوروبية بدعم هائل بمقتضى السياسة الفلاحية المشتركة (368 مليار أورو للفترة 2014-2020). طبعا لا يمكن لتونس أن تؤمن دعماً للفلاحة في نفس

مستوى الدعم الأوروبي للتجارة وفي المقابل يرفض الاتحاد الأوروبي قطعاً أي تفاوض حول الدعم الذي يؤمنه لفلاحة. في ظل هذه المعطيات فإن الفلاحين التونسيين وأغلبهم من الفلاحين الصغار والمتوسطين، غير قادرين بالمرة على مواجهة هذه المنافسة. مثل هذا الوضع سيؤدي ضرورة إلى تفجير شريحة واسعة من الفلاحين ويهدد باندثارهم وتخليهم عن النشاط الفلاحي (250 ألف فلاح حسب تقديرات اتحاد الفلاحين مهديين بالاندثار). كما أنه يهدد باندثار النشاطات الرئيسية (الحبوب وتربية الماشية) التي ستجد نفسها في مواجهة الفوائض الإنتاجية التي يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تصريفها. بالإضافة إلى أن تفكيك النشاط الفلاحي وتفقير الفلاحين سيدفع نحو توسيع دائرة الفقر والبطالة والتهمة في المناطق الفلاحية وتضخيم النزوح نحو المدن وما يصاحبه من مشاكل اقتصادية واجتماعية.

مصطفى الجويلي

«على الشرائح والطبقات المتضررة التصدي لهذا المشروع وإجبار الحكومة على إيقاف التفاوض»



في العمق ما هي اتفاقيات الاليكما ، كيف تعرفها وتصفها في بضع جمل ؟

«الاليكما» أو «اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق» ويعني توسيع دائرة التبادل الحر لتشمل كل القطاعات الاقتصادية وذلك بإزالة كل الحواجز التي تعيق حركية السلع ورؤوس الأموال. هذا المشروع لا يخص تونس فقط بل أن الاتحاد الأوروبي يتفاوض على نفس المشروع مع أكثر من عشرين دولة. لنفهم عمق هذا المشروع يجب إذن أن نضعه في سياقه العام أي في علاقة بالأزمة التي تشهدها المنظومة الرأسمالية العالمية وما أفرزته من تناقضات داخل المنظمة العالمية للتجارة من جهة، ومن جهة أخرى الأزمة الخصوصية للاتحاد الأوروبي وصراعه مع بعض القوى الصاعدة.

في سنة 1994 أمضت 119 دولة على اتفاق المنظمة العالمية للتجارة. لم يكن هذا الاتفاق سوى إفرازا لازمة الرأسمالية العالمية التي كانت في نفس الوقت أزمة تراكم (ضيق مجالات الاستثمار) وأزمة فوائض إنتاج (تراجع الطلب وانحسار الأسواق). لذلك لم يكن الهدف الرئيسي لاتفاق 1994 سوى فتح مجالات وأسواق جديدة للشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار وتصريف بضائعها. هذا الأمر كان يتطلب فتح الحدود وإلغاء كل العقبات والتدابير الحمائية التي قد تعيق حركة البضائع ورؤوس الأموال في بحثها المتواصل عن الربح.

إلا أن هذا الاتفاق لم يكن قادراً على تجاوز تناقضات القوى الامبريالية المهندسة له (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي واليابان). ذلك أن هذه القوى، بقدر حاجتها إلى فتح أسواق جديدة أمام شركاتها، تحرص على حماية أسواقها الداخلية وتلافي وضعيات التصادم المباشر في ما بينها وهو ما أدى إلى تعطل مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة حول الملفات الهامة

• اليد العاملة •



توفيق عمران

«هل يُعقل أن تُمضى اتفاقية بين طرف ضعيف وذرف آخر يتحكم في كل الأدوات والامكانيات»



ما هو « الدليل المواطني للأليكا » الذي احتوى على عدد من اعمال الكاريكاتور التي انجزتها؟

نشر هذا الكتيب من طرف منظمة «روزا لوكسمبورغ» مكتب تونس، وقد اتصل بي فريق التحرير المكلف بإنجاز الكتيب قصد تضمينه اثنين أو ثلاثة رسوم كاريكاتور لي حول موضوع الاليكا. والغاية طبعاً من إصداره هو الرد على من يتبنى اتفاقية الاليكا ويدافع عنها دفاعاً مستميداً، لعرض وجهة نظر أخرى تلفت الانتباه إلى مواطن الخطر في هذه الاتفاقيات ولكن بشكل علمي وعقلاني ومؤسس على معطيات وارقام مثبتة. وما يبدو مضحكاً إلى حد ما هو ان « روزا لكسمبور » مكتب تونس التي حرصت على إصدار هذا الكتيب هي منظمة ألمانية، وفي نفس الوقت

منظمة «فريدريتش إيبيرت» مكتب تونس هي منظمة ألمانية أيضاً ولكنها تتبنى وجهة النظر المعاكسة أي الدفاع عن اتفاقيات الاليكا. علماً وأن كلتا المنظميتين تحصلان على الدعم المالي الألماني. وفي البداية كانت النصوص التفسيرية محررة بأسلوب أكاديمي بحت وصعب نوعاً ما، في حين ان الكتيب هو « دليل مواطني » أي موجه لعموم الناس للإطلاع والاستفادة، أي للجمهور العريض، لذلك اقترحت عدداً من الملاحظات على الفريق حتى أصبحت النصوص مكتوبة بالشكل الحالي وبأسلوب قريب وسهل الفهم وهذا أدى إلى الإقنتاع بضرورة رفع عدد رسوم الكاريكاتور به لأنها ستزيد من تبسيط المعلومات والأفكار الواردة بالكتيب وستجعلها واضحة أكثر بأسلوب مبسط وحامل لروح الدعاية في نفس الوقت. فارتفع عدد رسومات الكاريكاتور المصاحبة للنصوص إلى اثني عشر.

رسم الغلاف مثلاً « اليكا في الحمام التونسي » تجديده في آخر الكتيب مصحوباً بقصيدة للشاعر خير الدين الشاذلي التوزري، وقد كان ذلك من اقتراحي فقد رأيت أنه من الجيد أن يكون الرسم مصحوباً بنص شعري مكتوب باللهجة العامية التونسية ولذلك اتصلت بالشاعر وهو صديقي، وعمل على تأليف القصيدة.

كم من الوقت عملت على الرسومات، خاصة وأن فن الكاريكاتور يتطلب الإلهام وقدرًا كبيراً من الدقة و« البلاغة » ليصل الفكرة بشكل مباشر وواضح، والموضوع الذي عملت عليه ليس سهلاً كثيراً ؟

بصراحة في البداية كانت الاليكا في ذهني فكرة عامة، كنت أعرف أنها اتفاقية تجمع بين تونس والاتحاد الأوروبي، لم تكن لدي تفاصيل دقيقة أو معمقة عنها. بعد سلسلة من اللقاءات مع فريق الدليل، أصبح لدي إطلاع أكبر من خلال النصوص والمراجع ومن خلال الروابط على الأتترنات لمقالات وملفات إلكترونية متخصصة في موضوع الاليكا، وصارت فكري عن الاتفاقية وعن المواقف المساندة لها والمعارضة لها واضحة. لا يمكن لرسام الكاريكاتور أن ينجز رسماً معبراً وثرياً إلا إن كان متمكناً من التفاصيل الدقيقة للموضوع . يمكنني القول إنني قمت ببحث معمق حول موقف الإتحاد الأوروبي، وموقف التونسيين الذين يتبنون محتويات الاليكا، وموقف التونسيين الذين على العكس يرفضون الاتفاقية ويعارضون

كبير في المعلومات حولها، ماهي محتوياتها وماهي تبعاتها، من قبل الأطراف التي حاورناها وطرحنا عليها أسئلة الدراسة مثل النقابات الفلاحية أو نقابات الصناعات الصيدلية أو الأطباء أو النقابات الأساسية لاتحاد الشغل ...

كان ذلك في السنة الفارطة، ولكن منذ ذلك الوقت تم القيام بعمل تحسيبي خصوصاً في الجهات واهتم عدد من الصحفيين بالمسألة، فأصبح الموضوع اليوم معلوماً أكثر من أوساط النخبة في تونس ومن النقابيين والفلاحين، الذين تهمهم المسألة بشكل مباشر على الأقل أصبحوا على دراية أكثر بتفاصيلها.

وما خرجنا به من استنتاج هو أن كل الفاعلين الذين حاورناهم لا يفضلون هذا النوع من الاتفاقيات أي التبادل الحر، وإنما يحبذون اتفاق تعاون مشترك يسهل تحويل التكنولوجيات والشركات العلمية ويساهم في تحسين نوعية الخدمات والبضائع في تونس.

ما هي أهم النقاط التي علينا الاحتفاظ بها بعد قراءة نصوص الاتفاقية ؟

الاتفاقية واسعة جداً، ولكن يمكن القول إن العلامات الأهم فيها تتعلق بالمنافسة في مجالي الفلاحة والخدمات، حيث ستكون مواطن الشغل لليد العاملة التونسية مهددة وغير مستقرة وضعيفة الأجور، بسبب المنافسة غير المتكافئة سيجد متوسطو وصغار الفلاحين أنفسهم في صعوبات اقتصادية محتملة جداً قد تضطر جزءاً منهم للتفرط في أراضيهم ثم العمل فيها كأجراء بعد أن كانوا المالكين، أو تضطربهم للتحويل إلى المدن ومغادرة المناطق الفلاحية أو حتى الهجرة خارج البلاد لأنهم لا يستطيعون توفير لقمة العيش داخلها... نفس الأمر ينسحب على مؤسسات الخدمات، خاصة الصغرى منها والتي تمثل 97 بالمائة من مؤسسات الخدمات. وفي مجال الاستثمار تفتح الاتفاقية الباب على مصراعيه لدخول شركات الاستثمار الأجنبية مع تشغيل الأجانب بالطبع.

بشكل عام يمكن الاستنتاج ان هذا النوع من الاتفاقيات يخدم أكثر وجود الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية، لأنه لا توجد شركات تونسية من هذا النوع، ويدعم نفوذها على أكثر من صعيد: في الاستثمارات وفي قطاع الخدمات وفي القطاع الفلاحي . وايضا في مجال الملكية الفكرية وبراءات

إمضاءها.

و أنا لا أخفيك أنني من الذين يعارضون اتفاقيات الاليكا، وهذا موقفي، وهي أيضاً موقف المنظمة الألمانية التي انجزت الكتيب « روزا لوكسمبورغ »، وهو يعكس من خلال الرسوم التي قمت بها للدليل المواطني.

لماذا اخترتم كعنوان ثان للكتيب « اليكا في الحمام التونسي » وماهي الفلسفة وراء هذا الشعار وبقية العناوين أو التعليقات التي صاحبت الكاريكاتور ؟

طبعاً جميع النصوص والتعليقات التي صاحبت الرسوم هي من تأليفي، أقصد تلك النصوص الساخرة القصيرة التي تأتي « لتفسير » الكاريكاتور أو تصاحبه كحوار مختزل. « اليكا في الحمام التونسي » هي جملتي، اردت أن ألخص للجمهور العريض في بعض الكلمات ماهي الاليكا، حينما يتعلق الأمر بالكاريكاتور من الأفضل أن تكون الرسالة مباشرة، الدخول في التوصيف المعمق وفي التفاصيل التقنية لاتفاقية الاليكا لن تكون مفهومة جيداً من طرف مواطن بسيط، لكن ان تبسطي الأمر في شكل صورة شخصين في الحمام وامام كل منهما سطل ماء، وان تصوري الشخص الأوروبي واضعاً رجله في سطل الشخص التونسي، فإنك تبلغين الفكرة بسرعة وبشكل « عامي » لا تعقيد فيه، أن الأوروبي جاء بكل قوته وإمكانياته ودخل حمام التونسي واستعمل ماءه وسطله دون قدرة من هذا الأخير على المقاومة أو المنافسة، أن الاتحاد الأوروبي سيتصرف كما يريد في ما هو مجال ملكية تونسية.

تحدثنا عن الدليل المواطني للأليكا، ولكنني أود أن أعرف رأيك أو قراءتك أنت توفيق عمران لاتفاقيات الاليكا ؟

كخلاصة، أرى انها اتفاقية بين مجموعة من الدول الأوروبية وتونس، (و احبلك هنا على كاريكاتور السمكة العملاقة والسمكة الصغيرة)، وفي كل الرسومات إذا ما لاحظتي كان رسم الأوروبي ضخماً وكان رسم التونسي ضئيلاً، هل يعقل أن تُمضى اتفاقية ذات صبغة فلاحية وتجارية واقتصادية وثقافية بين طرف ضعيف مجرد من كل الإمكانيات تقريباً وطرف آخر يتحكم في كل الأدوات والإمكانيات؟ موازين القوى غير متكافئة ولا تسمح بالمنافسة . وانا اتساءل ماهي مصلحة تونس في هذا الاتفاق؟

الاختراع من خلال شروط احتكار صناعة الادوية والادوية الجنسية، ومن خلال نظام التحكيم الدولي الذي يخول لها مقاضاة الدولة المتعاقدة وتبسيط خطايا مالية وتعويضات ثقيلة عليها.

هل من السليم إطلاق أحكام عامة من نوع « الاليكا هي شر محض لتونس » أو « الاليكا هي أمر جيد لتونس » ؟

لا يمكن طبعاً أن نطلق مسلمات من هذا النوع، لا شيء «ابيض» برمته أو «اسود» برمته ...

ولكننا الآن في هذه اللحظة نعتقد أن المشاكل المتأتمية من نص الاليكا كما هو عليه اليوم أكثر بكثير من الفوائد التي قد يقدمها... والمنوال الأوروبي المقترح أو بالأحرى «المفروض» في الاتفاقية ليس مثالياً ولا يمنع من حصول تركيز للنفوذ لدى مجموعات محددة

ما هي قراءتك لتصريحات باتريس برغاميني سفير الاتحاد الأوروبي بتونس ؟

اعتقد ان توقيت هذه التصريحات مرتبط نوعاً ما بموعد الانتخابات التي بدأت تقترب في تونس وهي ذات طبيعة سياسية في علاقة مع الاتجاه الذي قد تأخذه البلاد، ولغاية التأثير وممارسة الضغط حتى تعتمد تونس هذا المثال أو المنوال الذي تريده أوروبا لها، المنوال الأوروبي للمنافسة الليبرالية، مهما كانت نتيجة الانتخابات المقبلة.

و أظن انه لا يجب الاصغاء لهذا النوع من التصريحات او التأثير به، وإنما مواصلة القيام بقراءة نقدية لنصوص الاتفاقية والعمل على تغيير محتواها لما هو أكثر منفعة لتونس وأكثر خدمة لمصالحها الاقتصادية.

هل لديكم فكرة كيف سارت الامور لحد اليوم في مختلف جولات المفاوضات الثنائية وكيف كان أداء الفريق التونسي المفاوض ؟

لا، ليس بشكل دقيق وواضح، إلا عبر ما ينشر من وقت لآخر بشكل رسمي. ولكن ما نعرفه يتمثل في أمرين: أن فريق المفاوضين قد وقع تدريبه من سابق من قبل مدربين أو مكونين أوروبيين، وأن الاتحاد الأوروبي هو من مول هذا التدريب، وهذا في حد ذاته وضع ملتبس، أن نقبل التدريب في موضوع المفاوضة من قبل الطرف الذي سنفاوضه

من نقطة حتى للمرسى

يَالِي صُبعك تَحْت الرِّضه
من نفطة حتى للمرسى
إسمعي الله يهديك

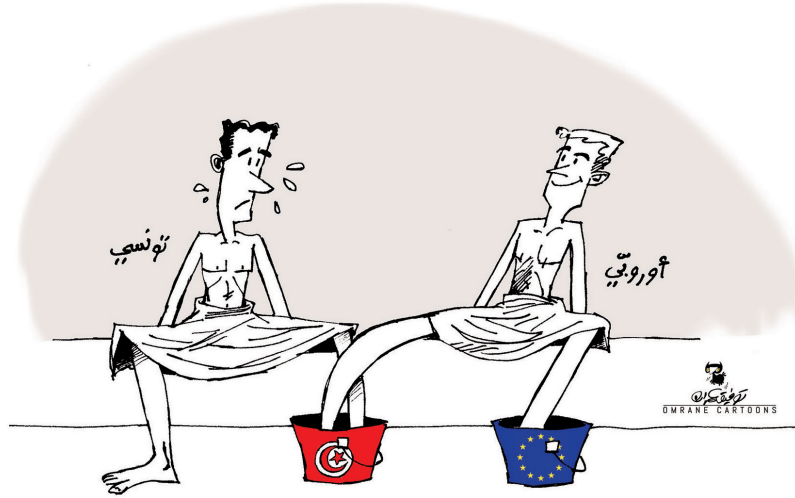
تونس طاحت كيف العرضه
وجاتك أوروبا تحميك،
واليوم تعدى يا حسره
الكوميسيون تتحكم فيك

أليكا أسرع من قرسه
في لحظه تغطينا قُرضه
وَحَقَّ للْحَقَامُ تُجيك،
في سَطْلَكُ تَعْمِلُكُ هُرسه
وَتُدْخُلُ في صُوباتِ رجليك

فَدَاش تَعَدَّت من جَلْسَه
لَعَبُوا بَيَا وَلَعَبُوا بِيك
كُنْتُ خَطْرًا وَضُرْتُ بَرَّضَه
يا بلادي تَرْتُطُّ أيديك
تُورِظُنَا وَقَدِينَا قَلْسَه
تَرْهَنَّا وَضَاعُوا ذَرِيك

شعر خير الدين الشابي التوزري
2019/04/22

♦ أينما في الحجاج التونسي ♦



شعر خير الدين الشابي التوزري
2019/04/22

أتذكر انه في سنوات التسعين تم توقيع اتفاقية بين اوروبا وتونس، حول التأهيل الشامل، وقد رصدت أوروبا حينها ميزانية كبيرة وأموالاً طائلة، ولكن تلك الأموال صرفت كلها في شراء معدات من أوروبا وفي تمويل دورات تكوينية منها مكونون من أوروبا قبضوا أجورهم منها بالطبع. يعني أن الأموال تدخل من أوروبا كمساعدات وتمويلات لأوروبيين يعودون بجزء منها إلى بلدانهم، والجزء الآخر نشترى به نحن أدوات ومعدات تبيعه لنا أوروبا. مالذي استفدناه نحن؟

ملخص القول إن البلد الصغير المسمى تونس، هو سوق صغيرة تستفيد منه أوروبا ببلدانها العديدة والقوية. أوروبا اليوم في حاجة لتونس، على الأقل وحتى أسواق لك مثالا بسيطا: حتى

وهو متمكن تماما من محتوى المفاوضات ومن موضوعها، بل وهو صاحب المقترح الذي سيقع التفاوض حوله. وأن أهم مقترح أتى به الطرف التونسي يتعلق بمسألة إلغاء فرض التأشيرة على تنقل المهنيين عند دخول أوروبا. ولكننا لم نسمع أن الطرف التونسي قدم اعتراضات جوهرية أو مقترحات بديلة لما هو وارد في المقترح الاوروي.

مصر والأردن مثلا رفضا منذ البداية اتفاقية الاليكا وبالتالي لم تقع المفاوضات، في حين ان المغرب كانت تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول الأليكا، ورغم انعدام الشفافية حول توجهات المفاوضات إلا أننا نعرف أنها أوقفت التفاوض مع اوروبا بسبب مسائل سياسية تتعلق بمصير الصحراء الغربية وكذلك بانتظار نتائج دراسة الجدوى، أي أنها استغلت هامش المناورة أفضل من الطرف التونسي.

في 25 جوان الفارط وفي رد على اسئلة وجهها نائب في البرلمان الأوروبي حول اتفاق الاليكا مع تونس، تم نشر جواب كاتبة الدولة الفرنسية للشؤون اللاروبية، ما الذي ورد فيه ؟

فعلا تساءل البرلمان الاوروي عن الشروط الواردة في الاتفاقية وعن طبيعتها التي تهدد المصالح التونسية، وقد كان الرد الفرنسي ان في الاتفاقية بنودا عدة تضمن عدم التوازي لصالح الطرف التونسي، فمثلا يقع إلغاء الرسوم الجمركية حال تطبيق الاتفاقية بالنسبة للبضائع التونسية التي ستدخل الاراضي الأوروبية ولكن لن يقع إلغاؤها إلا بشكل متدرج بالنسبة لبضائع أوروبا التي تدخل تونس.

وفي هذا نوع من الحماية لتونس حتى تتمكن من تأهيل قطاعاتها وتحسين إنتاجها قبل أن تفتح سوقها بشكل كلي للتبادل الحر.

وتعليقي على هذا القول هو أن «عدم التوازي» هذا موجود فعليا ومنذ زمن ولصالح اقتصاد أوروبا ومصالح الاتحاد الأوروبي، ذلك أن نسبة الإنتاجية في أوروبا عالية جدا بالمقارنة مع تونس (7 مرات أكثر) وهذا سيجعل أسعار بيع المنتجات الأوروبية

تجد سوقا تروج فيه ما يزيد عن حاجتها من الانتاجات الفلاحية، خاصة من نوعية الدرجة الثانية وما هو أقل، لأننا نعلم أن المواد من النوعية الرفيعة تروج في الاسواق الأوروبية للاستهلاك المحلي.

توفيق عمران : رسام كاريكاتور اشتهر برسم البومة التي يمضي بها كل أعماله، و برسوم الكاريكاتور ذات الصبغة الناقدة التي كانت تنشر منذ الثمانينات في صحف المعارضة تنشر أعماله بصفة منتظمة في الجريدة الفرنسية CQFD وفي موقع The Dissi-dent. حاصل على جائزة أكادېما لحرية الصحافة في 2014، وجائزة الإبداع الصحفي لسنة 2018، وجائزة الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية في 2019

منخفضة جدا مقارنة مع أسعار المنتوجات التونسية وفي هذا الامر تقويض لقواعد المنافسة الموهودة، دون أن ننسى أن المنتوجات الأوروبية تحظى بسياسة دعم كبيرة جدا تجعل كاهل الفلاح الأوروبي غير مثقل، وفي هذا تفاوت كبير جدا مع وضعية المنتجين في تونس. ونفس هذا الاستنتاج ينسحب على قطاع الخدمات بسبب سياسة التأشيرة التي تفرضها أوروبا على تونس. وحتى أعود لكاتبتي الدولة الفرنسية فإنها تتبنى ما هو وارد في بنود الاتفاقية فيما يتعلق بمسائل الملكية الفكرية والتحكيم.

هل يمكن القيام بأمر ما لتحسين ظروف التفاوض وشروطه بالنسبة للطرف التونسي ؟

أولا لنتفق أن تونس ليست مضطرة بالمرة لقبول هذا الاتفاق حتى لو أنها تجد نفسها اليوم في وضعية غير مريحة. وفي حال مواصلة التفاوض هنالك أمور يجب قولها بوضوح وبقوة وبشكل علني لتحسين وضعيتها في التفاوض حول الأليكا ويجب أيضا التعويل على قوى المجتمع المدني وعلى كامل المجتمع. الحكومة التونسية لا تعمل بالشكل الكافي والناجح على ورقة المجتمع المدني التي يمكن أن تساعدنا كثيرا لفرض شروطها في التفاوض. وفي المقابل عليها ايضا أن تحقق درجة أكبر من الشفافية وأن تعلم الرأي العام بمواقفها واختياراتها وذلك سيجعلها في موقع قوة.على الحكومة، وهي الطرف المفاوض أن تصرح بمواقفها علانية وأن تقول إنها ترفض البنود المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءات الاختراع وترفض فتح الصفقات العمومية للمنافسة الاجنبية غير المتكافئة وأنها تريد الاحتفاظ باستقلالية قراراتها فيما يتعلق بالقواعد والمواصفات التي تطبقها وان يكون هنالك تساو في المعاملة، وأن الاستثمار لا يجب أن يكون محررا بشكل مطلق... تماما كما فعلت مع النقطة المتعلقة بإلغاء فرض التأشيرة.

ماركو جونفيل : متخصص في العلاقات الدولية حول مواضيع التنمية والمحيط، والمنسق العام للأبحاث في التجارة و المحيط بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

طرحنا على محاورينا سؤالاً مشتركاً: هل تعتقد، كما يقال، أن اتفاقيات الأليكا قد تمثل خطراً حقيقياً يهدد سيادة الدولة التونسية مستقبلاً ويمس من استقلالية قراراتها ؟ وهكذا كانت إجابة كل منهم :

محمد حداد: لا أفقد اسيادة بسبب الأليكا ولكن بسبب التداين

الكبير لدى طرف وحيد يُصبح قادرا على التحكم في مصيرك.

« إن كانت السيادة التونسية مهددة اليوم فإن السبب في المقام الاول ليس الأليكا، أكثر من نصف نصوص القوانين التي يصادق عليها مجلس نواب الشعب هي اتفاقيات قروض دولية، أي سلسلة متواصلة من الديون، في كل اتفاقية قرض جديدة شروط مجحفة ونسب فائدة عالية تثقل كاهل الدولة التونسية، وكل واحدة منها تمثل بمفردها تهديدا للسيادة الوطنية . اسوق لك مثالا: سويسرا تتفاوض حاليا مع الاتحاد الاوروي، وعند طرح جملة من الشروط التي اراد الاتحاد الاوروي فرضها كانت إجابة سويسرا أنها دولة ذات سيادة وأنها ترفض هذه الشروط وترفض قطعيا النقاش فيما يتعلق بها وأغلقت الباب دون ذلك.السؤال الذي يطرح هو هل أن تونس قادرة اليوم أن تتصرف مثل سويسرا وأن تجيب الاتحاد الأوروبي بنفس هذه الطريقة وتحتمل تبعات قرار كهذا. السيادة لا تفقد باتفاق مثل الاليكا ولكنها تفقد بسبب التداين الكبير لدى طرف وحيد يصبح قادرا على التحكم في مصيرك والتأثير في قراراتك. لنفكر فيما حصل في القرن التاسع عشر ولنقارن... »

مصطفى الجويلي: مشروع الاليكا مشروع استعماري ولا يختلف في جوهره عن الميثاق الاستعماري لعام 1881.

« فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية ، يتجاوز مشروع الاليكا اتفاقية منظمة التجارة العالمية: توسيع مجال التطبيق، مستوى حماية أعلى، تمديد مدة الحماية (للأدوية بشكل خاص)، إقرار مبدأ حماية «السر التجاري» ومنع الدولة من إسناد «التراخيص الإجبارية» لتصنيع بعض الأدوية. بذلك يضع مشروع الاليكا مصالح الشركات متعددة الجنسيات فوق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

يمنع المشروع أي معاملة تفاضلية للمستثمرين المحليين أو لقطاع معين من الاقتصاد الوطني وفي المقابل يمنح كل الحرية للمستثمر الأوروبي الذي لن يكون ملزماً بتخصيص جزء من إنتاجه للسوق المحلية، أو تشغيل يد عاملة محلية، أو ربط مداخيل العملة الصعبة بقيمة الصادرات، ولا أيضا بنقل التكنولوجيا. وموجب أحكام تسوية النزاعات سيصبح هذا المستثمر الأوروبي أقوى من الدولة التي ستجرد من إمكانية تحديد سياستها الاستثمارية، وستصبح مهمتها الوحيدة حماية مصالح الشركات الأوروبية.

ويفرض المشروع على تونس التقيد بالمعايير والمواصفات الأوروبية وإلغاء كل المواصفات الوطنية المخالفة للمواصفات الأوروبية وهو ما يعني أن كل ما يمكن إنتاجه أو تسويقه في تونس يجب إن يكون مطابقا للمواصفات الأوروبية مما يؤسس لهيمنة شاملة للشركات الأوروبية على تونس وتحويلها إلى «ورشة مناول» ومغارة لتصرف بضائعها.

أخيراً ، يقترح مشروع الاليكا «تقارباً تشريعياً» يلزم تونس بدمج «المكتسبات الأوروبية» في تشريعاتها وهو ما يعني إلغاء كل القوانين المخالفة للتشريع الأوروبي. هذا اعتداء صارخ على السيادة الوطنية بل على أبسط مبادئ الديمقراطية ذلك أن أي قانون يتم التصويت عليه «ديمقراطياً» في البرلمان التونسي يمكن إلغاؤه إذا لم يكن مطابقا للتشريعات الأوروبية. هذا يذكرنا بفترة الاستعمار المباشر عندما كان الباي يصدر مرسوما تطبيقيا لكل قانون تصدره الإدارة الاستعمارية لهذه الأسباب، على الأقل، فإن مشروع الاليكا مشروع استعماري ولا يختلف في جوهره عن الميثاق الاستعماري لعام 1881.»

ماركو جونفيل: يمكن أن تتراجع الدولة التونسية عن تشريعات هي في الأصل سيادية

« نعم، اتفاقيات الاليكا تمس من السيادة التونسية في ثلاث نقاط: أولا في مجال السيادة الغذائية، إذا فتح السوق لدخول الحبوب الأوروبية للسوق التونسية، وهو العنصر الاساسي في الغذاء، سيتعرض الفلاحون التونسيون من منتجي الحبوب لصعوبات حقيقية في مواصلة الإنتاج ولن يكونوا قادرين على المنافسة، وهذا سيفقد الدولة التونسية السيطرة على سوق انتاج الحبوب وبالتالي يفقدها السيطرة على الطريقة المعتمدة لتوفير الغذاء للبلاد وعلى السياسة الفلاحية.

ثانيا في مجال اتخاذ القوانين وإصدارها، وذلك بسبب مشروع التحكيم بين المستثمرين الأوروبيين والدولة التونسية، والذي يمكن المستثمرين من الحصول على تعويضات متى اشتكوا من أي نص قانوني تونسي مهما كان نوعه ومستواه وبدا لهم أنه يضر بمصالحهم، بل وأكثر من ذلك سيكون لهم القدرة على الحشد ضد أي مشروع قانون تونسي حتى قبل المصادقة عليه من قبل المشرع والقدرة على إسقاطه. فبسبب الخوف من تبعات هذه الشكايات وثقل التعويضات المالية التي قد تكون مضطرة لدفعها من المتوقع أن تتراجع الدولة التونسية عن قوانين أو قرارات هي في نهاية الامر سيادية.

و ثالثا فيما يتعلق بالقواعد والمواصفات ، الاتفاقية تفرض على الدولة التونسية أن تتبنى وتطب جميع القواعد والمواصفات المعمول بها حاليا في بلدان الاتحاد الأوروبي ومنوال المنافسة الاوروي، بما أن نصوص اتفاقيات الاليكا تحيل بشكل صريح على نص معاهدة الاتحاد الاوروي.و هذا فقدان للسيادة باتم معنى الكلمة، لأن التشريعات في هذا المجال لن تخضع من هنا فصاعدا لإرادة الدولة التونسية أو لاختياراتها ، بل يجب أن تكون مطابقة لتشريعات الاتحاد الاوروي، دون أن تكون نتيجتها الدخول في الاتحاد الاوروي ، لأن الانصياع لهذا الشرط بالنسبة لدول أوروبا سمح لهم بأن يكونوا جزءا من الاتحاد الاوروي... »

لا للاعتقال الإداري

يخوض عدد من الأسرى الفلسطينيين، المعتقلون إدارياً في سجون الاحتلال الصهيوني، إضراباً عن الطعام منذ أسابيع. وتعمل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية على التعريف بقضيتهم وتحركهم النضالي. تنشر «الجريدة المدنية» صور وسيرة الأسرى الفلسطينيين، ونشكر مؤسسة الضمير الفلسطينية والصديقة صمود سعاد على مدنا بالمعطيات.

الأسير مصطفى الحسانات

الأسير مصطفى الحسانات (23) يوم، (552) ساعة من الإضراب عن الطعام مقاطع للمحاكم العسكرية باعتبارها محاكم غير شرعية اعتقل الأسير مصطفى الحسانات من مخيم الدهيشة بتاريخ 5/6/2018، وقامت قوات الاحتلال بالاعتداء عليه والتنكيل به عند اعتقاله، وفي جلسة تهديد توقيفه، أبلغ محامي الضمير القاضي العسكري بأن مصطفى تعرض للاعتداء، وقرر القاضي فتح تحقيق



بالشكوى، إلا أنه لم يصدر عن التحقيق أي إجراء. صدر أمر اعتقال إداري بحق مصطفى بتاريخ 14/6/2018 لمدة 6 أشهر وثبتت على كامل المدة. جدد له الأمر مرة ثانية لمدة 6 أشهر أخرى تنتهي بتاريخ 3/6/2019، وقبل انتهاء المدة، جددت سلطات الاحتلال اعتقاله الإداري للمرة الثالثة لـ 6 أشهر أخرى تنتهي بتاريخ 2/12/2019، واحتجاجاً على اعتقاله الإداري، بدأ مصطفى إضراباً مفتوحاً عن الطعام بتاريخ 1/7/2019، وجرى عزله في عزل سجن النقب، وفرضت بحقه إجراءات عقابية تمثلت في منعه من الزيارات العائلية ومن الكانتينا، وكان يتم مصادرة الفرشة في الصباح ويتم إعادتها في الليل، وكان يجري تفتيش الزنزانة بشكل متكرر وفي ساعات الليل. وبتاريخ 17/7/2019، وقبل يوم من الموعد المحدد لزيارته من قبل محامي الضمير، نُقل مصطفى إلى عزل سجن أوهليكدار بشكل تعسفي. يذكر أن هذا هو الاعتقال الثاني للأسير مصطفى، حيث أنه كان قد اعتقل بالسابق في العام 2016، عندما كان طالباً في الثانوية العامة وحكم لمدة 20 شهر مما حرمه من تقديم امتحانات الثانوية العامة الرسمية، وفي الاعتقال الحالي جرى اعتقاله أثناء تقديمه امتحانات الثانوية العامة الرسمية وفي ليلة الامتحان، مما حرمه للمرة الثانية من استكمال تعليمه والالتحاق في الجامعة، فقرر أن يقدم الامتحانات الرسمية داخل السجن، وقام بالتسجيل لها إلا أن سلطات الاحتلال منعتة للمرة الثالثة من تقديمها بعد أن

قرر الدخول في الإضراب المفتوح عن الطعام. كما وأن الأسير مصطفى مصاب في منطقة الفخذ وكان يخضع للعلاج قبل أن يتم اعتقاله ليتعرض للإهمال الطبي المتعمد. قرر الأسير مصطفى منذ تجديد اعتقاله الإداري أن يقاطع محاكم الاحتلال العسكرية، باعتبار أنها محاكم غير شرعية، ولم يحضر أي من جلسات التثبيت، وطلب من المحامي عدم تقديم أي استئناف حول اعتقاله وتجديد أوامر الاعتقال، لأنه يعتبر أن هذه المحاكم هي محاكم شكلية، وهو يحاكم على ملف سري لا يمكنه الاطلاع عليه، وبالتالي لا يمكن له أو لمحاميته تقديم دفاعهم.

الأسير محمد أبو عكر

الأسير محمد أبو عكر (23) يوم، (552) ساعة من الإضراب عن الطعام طالب متفوق يحرمه الاحتلال من استكمال تعليمه اعتقلت قوات الاحتلال الأسير محمد أبو عكر 25 عاماً، بتاريخ 1/11/2018، مع والده نضال أبو عكر، حيث اقتحمت قوة كبيرة منزل العائلة في مخيم الدهيشة حوالي الساعة 5:00 صباحاً واعتدت على الأسير محمد ووالده وجميع أفراد الأسرة بالضرب والتنكيل، واستمر



تواجد القوة بالمنزل لساعات من التفتيش والتنكيل، ثم اقتادت محمد ووالده إلى الجيبات العسكرية وتم الاعتداء عليهم بالضرب مجدداً على كافة أنحاء الجسد. أفرجت سلطات الاحتلال عن نضال والد محمد عصر اليوم التالي، وأبقت على محمد رهن الاعتقال، وفي جلسة تهديد التوقيف طلبت النيابة العسكرية من القاضي 72 ساعة لإصدار أمر اعتقال إداري بحق محمد، وصدر أمر اعتقاله الإداري بتاريخ 7/11/2018 لمدة 6 أشهر وثبتت على كامل المدة، استأنف محامي مؤسسة الضمير القرار إلا أنه تم رفض الاستئناف. وبتاريخ 29/4/2019، جدد أمر الاعتقال الإداري بحق محمد لـ 6 أشهر أخرى، وثبتت على كامل المدة لتنتهي بتاريخ 31/10/2019، وقدم المحامي استئنافاً وتم تعيين جلسة الاستئناف بتاريخ 29/7/2019، واحتجاجاً على اعتقاله الإداري دخل الأسير محمد إضراباً مفتوحاً عن الطعام بتاريخ 1/7/2019، وبعد يومين من دخوله الإضراب نقلته مصلحة السجون لعزل سجن النقب، وفرضت بحقه إجراءات عقابية تمثلت في منع من الزيارة والكانتينا وغرامة مالية بقيمة 200 شيكل، كما وعانى من التفتيش المتكرر خاصة في ساعات الليل، وكان يتم

مصادرة الفرشة في الصباح ويتم إعادتها في الليل. وبتاريخ 17/7/2019، قبل يوم واحد من موعد زيارة المحامي لمحمد، جرى نقله إلى عزل سجن عسقلان، محمد هو طالب جامعي متفوق في سنته الأخيرة، يدرس علم الاجتماع في جامعة بيت لحم، حرمه الاحتلال من استكمال تعليمه عندما اعتقله للمرة الأولى في العام 2015، ليحكم 26 شهراً، ويُفرج عنه بتاريخ 7/12/2017، وقبل مرور عام من الإفراج عنه، أعادت قوات الاحتلال اعتقاله للمرة الثانية ليصدر بحقه أمر اعتقال إداري ويجدد. ومحمد هو ابن لعائلة ذاقت مرار الاعتقال الإداري منذ أن كان طفلاً، فوالده نضال أو عكر أسير محرر أمضى ما يزيد عن 10 سنوات في الاعتقال الإداري، وها هو الابن ينتفض ضد سياسة الاحتلال التعسفية باعتقال الفلسطينيين دون تهمة أو محاكمة وبناءً على ملف سري لا يمكن للمعتقل أو محاميه الاطلاع عليه.

الأسير حذيفة حلبية

الأسير حذيفة حلبية (23) يوم، (552) ساعة من الإضراب عن الطعام خسر من وزنه 13 كيلو منذ بدء الإضراب اعتقلت قوات الاحتلال الأسير حذيفة بتاريخ 10/6/2018 ولم يمض على زواجه سوى عدة أشهر، وضعت زوجته طفلتهما مجدداً وهو معتقل، وأصبحت الآن تبلغ من العمر 6 أشهر ولم تلتق والدها الأسير قطعياً، فهو يراها فقط من خلال الصور التي تدخلها عائلته عند زيارته في سجنه.



زوجته ممنوعة من زيارته بحج أمنية، ويسمح فقط لوالدته ووالده وأخوه الأصغر بزيارته. كان حذيفة 11 عاماً عندما أصيب هو وشقيقته بحروق من الدرجة الثالثة تغطي 65% من جسده، وبدأ رحلة علاج طويلة تخللها عملية أدت لتدهور وضعه الصحي، ليتم اكتشاف أنه مصاب بسرطان الدم، واستمر علاجه لمدة 7 سنوات حتى تم شفاؤه من المرض. إلا أنه بدأ يعاني من ضعف في عضلة القلب التي جاءت نتيجة للحروق والمرض. وهذا الضعف الذي يعاني منه يجعله معرضاً بشكل دائم لتدهور وضعه الصحي، ويعرض حياته للخطر. أضف إلى ذلك أنه قبل اعتقاله تم تشخيص حصى في الكلى، وبدأ بعلاجها مما يعني أنه بحاجة لمتابعة دورية. اعتقل حذيفة سابقاً لعدة مرات، بما يزيد عن سنتين، قبل أن يعتقل حالياً ويصدر بحقه أمر اعتقال إداري بتاريخ 17/6/2018

الاحتقان الاجتماعي يتواصل في تونس

أكثر من 5 آلاف تحرك احتجاجي خلال 6 أشهر

ريم سوودي

تواصلت حالة الاحتقان الاجتماعي الرافض لتدهور المقدرة الشرائية والخدمات الإدارية هذه السنة أيضاً، لتعيش البلاد التونسية مختلف ولاياتها على وقع أكثر من 5 آلاف تحرك احتجاجي جماعي وفردى خلال النصف الأول للسنة حسب تقرير المرصد الاجماعي التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وتميزت الحركات الاحتجاجية الاجتماعية بتنوع الفاعلين فنجد الاولياء والمتساكنون ونشطاء حقوق الانسان والاساتذة والمعلمين النواب والتلاميذ والعمال والموظفون واصحاب الشهادات المعطلين عن العمل واصحاب الشهادات العليا والاساتذة الجامعيين والاطباء والاطارات شبه الصحية وعمال الحضائر والفلاحون وسائقي سيارات الاجرة والتاكسي وسائقي النقل الريفي و الامنيون والبحارة والصحفيون وما تزال ولاية القيروان تحتل المرتبة الأولى من ناحية نسق الاحتجاجات باحتكارها لوحدها لـ 821 تحركا احتجاجيا مطلبيا أي ما يمثل 14% من كتلة التحركات يليها في ذلك ولاية سيدي بوزيد

فولاية نابل وقفصة وتونس العاصمة.

وارتبطت اغلب المطالب المرفوعة من قبل المحتجين في الولايات المذكورة بخلفية اقتصادية واجتماعية ومطالب بتحسين ظروف العيش وتوفير الشغل والتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك طلبا لتحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية من مياه شرب وكهرباء ونقل وخدمات صحية وإدارية.

مثل العطش مطلباً رئيسياً لأغلب تحركات الستة أشهر الأولى للسنة، حيث شهدت العديد من المناطق تحركات واسعة رفضا للعطش من ذلك إطلاق حملة «قفصة عطشانة» والتي تحولت إلى حركة احتجاجية نفذها نشطاء ومواطنون امام مقر الولاية طلبا لوضع حد للانقطاعات المتكررة وخالة العطش التي تشهد مناطق عديدة في الجهة وأبرزها مناطق الحوض المنجمي أين يتجاوز معدل انقطاع مياه الشرب في الكثير من المناطق الأسبوع أو أكثر.

وبالإضافة إلى العطش هدد ارتفاع الأسعار خاصة أسعار المواد الغذائية الكثير من ذوي الدخل المحدود بالجوع ولئن

لم يتشكل حراك احتجاجي ميداني داع للتحكم في الأسعار ووضع حد للاحتكار والانفلات في الأسواق إلا أن مواقع التواصل الاجتماعي كانت مسرحا لانتقادات واسعة لهذا التهاوي المتواصل للمقدرة الشرائية وتحول شهر رمضان إلى موسم للاحتكار من قبل أصحاب «الفريقوات» الامر الذي اجبر السلطات على اتخاذ خطوات لردع الاحتكار.

كما شهدت السادسة عديد الازمات شملت قطاع التعليم بمختلف مراحله الابتدائي والثانوي والعالى وقطاع الفلاحة والصيد البحري ارتبطت بمشكل تخلف الدولة عن تعهداتها فيما يتصل بالاتفاقات او بالتعويضات. فضلا عن بروز لازمة في قطاع الصحة وخاصة فيما يهم نقص أطباء الاختصاص والتجهيزات ومشكل التغطية الاجتماعية ووضعية عاملات الفلاحة الهشة. ولم تخلوا حصيلة الاحتجاجات من مطالب التنمية والتشغيل وفك العزلة وتحسين البنية التحتية والحق في بيئة سليمة.



نوافذ

الايكا او «زواج القاصر»

بقلم: ضياء تقيتق



حملت الينا رياح الجنوب اللافحة «الشهيلي»
أنباء، مؤكدة، حول زيجة غير مكتملة، أو
وقع تعليق مراسمها إلى أجل غير مسمى.

عادة، يقتزن الزواج بالأفراح، رغم الإكراهات
والصعوبات التي ترافق التحضيرات، من ذلك
ما نسميه في تونس «الموسم».

تجدد الإشارة إلى أن ما يميز العروس المختارة من صغر حجم وحدثة عهد
بالديمقراطية، وهو ما يجعل منها قاصراً، ذات جمال أخاذ، لكن أهلها
على درجة من الحاجة والخصاصة، اقتصادياً واجتماعياً، بما يدفعها عنوة إلى
المشاركة، في عملية أشبه بالبيع والشراء، من خلال هذا «الموسم» والمتمثل في
قروض و هبات قصد إغواء الأهل والفوز بيد هذه الأميرة.

ذات صيف 2012، انطلق السباق المحموم ليلبغ ربيع السبع خلال السنة
الحالية، وما شهد هذه المدة من نقاشات يسيرة وسائرة نحو التتويج، تخللها
أربع جولات من المفاوضات المنفردة، داخل غرف مغلقة، بايعة فيه عائلة
الفتاة الناطقة باسمها والحاكمة في أمرها، الزوج المستقبلي رغم معارضة
الأقارب و الجيران والحلفاء.

أربع جولات تفاوضية، لم تكن كافية لإمضاء «عقد قران شامل ومعمق»
ليعلن بعدها الممثل القانوني لعائلة الفتاة بتعليق المفاوضات وتأجيل الإمضاء
ومصادرة الهبات التي قدمها نفس الزوج المستقبلي، وإن وقع ترميز قوانين
واتفاقات جزئية من شأنها تسهيل عملية الارتباط.

ينسب البعض من المتابعين والمحليلين لهذا «الزواج الظاهرة» هذا التصرف لعدة
أسباب أبرزها حالة الاستفاقة المتأخرة في ملاحظة اختلال الموازين الاقتصادية
بين العائلتين، وانخفاض قيمة «الموسم»، دون أن ننسى الخوف، من ردة فعل
«أقارب العروس و جيرانها» المنتظمين في مجتمع مدني وسياسي متوثب ومقبل
على محطة انتخابية، تشريعية ورئاسية، تحمل الكثير من الشطحات وتنبؤ
بتصويت إقصائي في حال إتمام الزيجة.

من جهتها، تبدو العروس مستعدة للارتقاء في أحضان هذا «الفتى الأوروبي»
ضخم البنية الاقتصادية، كبير السن ديمقراطياً، ممتلئة خزائنه ذهباً وفضة، جاثم
على صدور دول الجنوب كافة لا يترك فرصة إلا وتدخل في مصائر شعوبها. تبدو
هذه العروس، «تونس» مستعدة للتفريط في ما تبقى لها من فلاحه و صناعة
وخدمات ورثتها عن الأجداد لم تقدر العائلة التي تحكمها على التصرف فيها
بالببيع في مزاد دولي لمن يدفع أكثر.

إزاء تعليق مفاجئ لمفاوضات استكمال القران، اتهم القائم بأعمال الغول
الأوروبي، الممثلين القانونيين للفتاة، بالتحيل وعدم معرفتهم بمصالحها، مقترحا
إصلاحات مستعجلة، ساقها كلها في حوار نشر دولياً، مبدياً فيه رفض، اقرب
إلى حالة هستيريا وتشنج، منه إلى خطاب العقل والمودة، ممنيا نفسه بضرورة
استئناف ما بدأه منذ سبع سنوات، بل مذكراً بعلاقة تجمعه بالعائلة منذ
منتصف التسعينات.

أما عن أهل الفتاة، فقد انصرفوا جميعاً إلى إعداد سيناريو آخر، مؤجل إلى السنة
القادمة، بعد أن يفرغوا من «غسالة النوادر الانتخابية» في سبيل تحقيق ارتباط
مستقبلي محتوم، في غفلة من المدعويين لحفل عقد القران و الإعلان الرسمي
عن دخول «بيت الطاعة الشامل والمعمق».

*مثل هذه العادات و الممارسات المتبعة في إبرام عقود الزواج لا تمثلني.

الأسير أحمد بتاريخ 23/6/2019 إضراباً مفتوحاً عن الطعام لإنهاء
اعتقاله الإداري، ونقل بتاريخ 10/7/2019 لعزل «مستشفى سجن
الرملة» نتيجة للتدهور الذي طرأ على صحته بعد 18 يوم من إضرابه،
واليوم يدخل الأسير أحمد يومه السادس والعشرين من الإضراب عن
الطعام. يعاني من ضيق في النفس، بالإضافة إلى حساسية على الجسم
(حبوب حمراء)، وحرقة في البول ولا يستطيع الوقوف كثيراً، ويشعر
بألم في خصرته، يشرب الماء بصعوبة، ويرفض إجراء الفحوصات
الطبية. كما واتخذت سلطات الاحتلال إجراءات عقابية بحق الأسير
المضرب أحمد ومنعته من الزيارات العائلية ومن الكانتينا لمدة شهر.
#لا_للاعتقال_الإداري

الأسير جعفر عز الدين

الأسير جعفر عز الدين
(39) يوم، (936) ساعة
من الإضراب عن الطعام
بدأ الأسير جعفر إضرابه
المفتوح عن الطعام بتاريخ
16/6/2019، وهو التاريخ
المحدد للإفراج عنه بعد
إنهائه مدة الحكم البالغة
5 أشهر، إلا أنه وقبل موعد
الإفراج، صدر بحقه أمر
اعتقال إداري لمدة ثلاثة



الحرية للأسير
جعفر عز الدين
ولابد للقيد أن ينكسر

أشهر، فقر خوض إضراب مفتوح عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله
الإداري. يقبع الأسير جعفر في عزل «مستشفى سجن الرملة» حيث
نُقل إليه بعد 23 يوماً من الإضراب نتيجة لتدهور وضعه الصحي، فهو
يعاني من وجع متواصل في الرأس مع دوار، حيث أنه سقط مرتين على
الأرض، ويعاني من حالة غثبان مستمرة تؤدي لسقوطه، وهناك آلام
متواصلة في المفاصل وفي منطقة الكلى اليسرى، كما أنه يتقيء أحماض
حارة جداً مما سبب له التهاب في الحلق، كما أنه لا يستطيع النوم
سوى ساعتين يومياً، ويقدر أنه خسر من وزنه ما يزيد عن 20 كيلو،
ويرفض إجراء الفحوصات الطبية. فرضت مصلحة السجون إجراءات
عقابية بحق الأسير المضرب جعفر تمثلت في منعه من الزيارات العائلية
ومن الكانتينا لمدة شهر.

لمدة 6 أشهر، جرى تجديدها لسته أشهر أخرى، ومن ثم جددت لأربعة
أشهر تنتهي بشهر 10/2019. بدأ الأسير حذيفة إضراباً مفتوحاً عن
الطعام بتاريخ 1/7/2019 احتجاجاً على اعتقاله الإداري، ونتيجة
لإضرابه، اتخذت سلطات الاحتلال بحقه إجراءات عقابية تمثلت في
عزله ومنعه من الزيارات العائلية والكانتينا لمدة شهر، ويقبع حذيفة
حالياً في عزل أيل، حيث أفاد لمحاميه مؤسسة الضمير الذي زاره أمس
الخميس أنه يقبع داخل زنزانة 3*2 متر تفتقر للحد الأدنى من الظروف
المعيشية، ويعاني من التعب الشديد خاصة عند الوقوف أو المشي فهو
فقد 13 كيلو من وزنه منذ بدء الإضراب عن الطعام ولا يأخذ الملح أو
السكر فقط الماء. كما وتعرض منذ بدء إضرابه للتفتيش المتكرر خاصة
في ساعات الليل مع مصادرة لمقتنياته، وترفض مصلحة السجون إعطائه
ملابسه الشخصية رغم مطالباته حيث أنه كان قد رفض لبس الإدارة،
وأفاد أنه في حال بقي الوضع كما هو عليه ولم يُطرح حل مرضي فإنه
سوف يقوم بالتوقف عن شرب الماء.

الأسير أحمد زهران

الأسير أحمد زهران (31) يوم،
(768) ساعة من الإضراب
عن الطعام ولد الأسير أحمد
زهران بتاريخ 5/4/1976،
وهو من قرية دير أبو
مشعل، متزوج ولديه أربعة
أبناء، ابنتين بعمر 12 و15
سنة، وولدين بعمر 7 و8
سنوات، سبق وأن اعتقل عدة
مرات وقضى ما مجموعه
15 عاماً في سجون الاحتلال.



الحرية للأسير
أحمد زهران
ولابد للقيد أن ينكسر

اعتقلت قوات الاحتلال أحمد من منزله بتاريخ 28/2/2019، ونقل
لسجن عوفر، أصدرت سلطات الاحتلال بتاريخ 6/3/2019 أمر اعتقال
إداري بحقه لمدة 4 أشهر، تنتهي بتاريخ 27/6/2019، استأنف القرار
إلا أن محكمة الاستئناف العسكرية رفضته وثبتت اعتقال أحمد على
كامل المدة. وقبل انتهاء أمر اعتقاله الإداري الأول، جددت سلطات
الاحتلال اعتقاله لمدة 4 أشهر أخرى، وزارته زوجته وأطفاله لمرة واحدة
فقط خلال هذه الفترة. واحتجاجاً على اعتقاله الإداري التعسفي، دخل



الموقف

السُّطو الديمقراطي على الحكم!!

بقلم سمير بوعزيز

والصخب كثير وتمييز الصادقين صعب.
**

هل لنا، نحن المواطنون/ات، أن نحسم في أمر «تنقيحات القانون الانتخابي»؟ كيف لنا أن نفصل بين حجج كل طرف، فما هو إلا صراع على النفوذ بين، لا مصلحة للناس في هذا الصراع. لا أحد منهم يُقنع أن خياره نافع للشعب، فقط تدافع القوى السياسية واللوبيات عن الخيارات التي تزيد من حظوظها للفوز «الديمقراطي» من أجل «التسلط».

لهذا أيضا عطلوا إنشاء المحكمة الدستورية، لأنهم لم يجدوا صيغة «تقاسم المصالح»، ولأن لا طرف تمكّن من وضع اليد تَمَاماً. فالنخب السياسية (أغلبها) لا تريد بناء مؤسسات دولة. إنهم يريدون مؤسسات دولة خاضعة لهم. ويريدون الإيهام دائماً أن تلك هي أحكام «السياسة». وأن الأمور لا يمكن أن تدار بغير هذا الشكل.

الخوف أن يصبح السائد اليوم ثقافة سياسية تونسية، وأن يسري هذا المنطق وتصيب هذه اللوثة جيل السياسيين الشباب. لهذا وجب على القوى المدنية أن تكون أكثر فاعلية في تكريس «أخلاقيات السياسة» وللحد من الانتهازية والتسلق والهرولة إلى الكراسي دوسا على القيم والمبادئ والمصلحة الوطنية.

**
كم ديمقراطياً أعرب عن نيّته الترشح للرئاسة؟ إنه لأمر معيب للنموذج الديمقراطي الفريد في منطقتنا.
لا تجعلوا الديمقراطية باباً يُوصل أعداءها إلى الحكم..

في ظل غياب البرامج، لن يكون الأمر غير صراع مجموعات وجماعات من أجل الحكم.. و«الحزب» هو الإطار القانوني، والتونسيون على حق إذ يستعملون «الباتيندا» بديلاً اصطلاحياً عميقاً ودالاً. الأحزاب ليست «بدعة»، لكنها تُستعمل في المزاد. وتباع وتُشتري، وتُقَسَّم قطعاً حسب المصالح.

لقد أمكن خلال مسار السنوات الأخيرة التأسيس لإطار ديمقراطي للوصول إلى السلطة باعتبار ما توفر من نصوص ومؤسسات، واتسع وعي التونسيات والتونسيين وإيمانهم بأن من يحكم وجب أن يصل بالضرورة عبر الانتخاب.

ويبدو أن النخب التي صنعت هذه «الماكينة» الجديدة وضعتها في يد من يُسيء استعمالها حيث أن أغلب من يستعمل هذا «المنجز» الديمقراطي ويستفيد منه لا يؤمن بجوهره ولا تعنيه المبادئ التي تأسس عليها. لقد وجدت فيه الطريق الوحيد الممكن للسطو على الحكم.

**
«الشعبوية» تتقدّم في كل العالم، وعندنا أيضاً تمتدّ مع كثير من الانتهازية واستثمار في الفقر و«الدين» و«الحداثة» و«الأصالة» و«الفن الشعبي» ومؤسسات الدولة وأواصر المحبة مع الأشقاء كلّما دفعوا والطاعة للدول الكبرى كلّما رضت ودعّمت. نحن في اللامبالاة، و«هم» يحاولون اقناع الناس أن «السياسة» هكذا، وكلّها هذا الهرج والمرج مع الكثير من القائمة الانتخابية. إنها ليست دعوة إلى المشاركة المواطنة الواسعة، إنها دعوة إلى «الوصول» وإلى «اقتلاع» المنصب. نريد أن تتأسس المشاركة على اهتمام حقيقي بالشأن العام ورغبة في خدمة الوطن والمجموعة.. قد يكون بعض الأمر كذلك عند عدد من الصادقات والصادقين، لكن «السوق» واسعة



سفيان الشورابي ونذير القطاري
مختفيان في ليبيا منذ سبتمبر 2014

